



جامعة أحمد دراية أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

رسالة تدخل ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

بإستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
(ARDL)

إشراف: د / بريشي عبد الكريم

من إعداد الطالبين

✓ باصالحى الأمين
✓ بن جابر عبد المنعم

الصفة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيساً	أستاذ محاضر قسم - ب-	د / بكادي مسعود
مشرفاً ومقرراً	أستاذ محاضر قسم - أ-	د / بريشي عبد الكريم
ممتحناً	أستاذ محاضر قسم - ب-	د / بلبالي عبد الرحيم

الموسم الجامعي

2020 / 2019

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين والصلاة والسلام على
أشرف خلق الله أجمعين

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من قدم لنا يد العون
لإنجاز هذا العمل

وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور بريهي عبد الكريم

لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى نضائه وتوجيهاته
وحسن متابعتها الذي مهد لنا طريق استكمال هذا العمل .

وأخيرا إلى كل من قدم لنا يد العون ولم يبخل علينا بكلمة
طيبة تجدد المعنويات وتبعث روح الاستمرار والمثابرة.

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية بعد
الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى على نعمه وفضله وداوم الصحة والعافية
والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
أما بعد فأهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع :

إلى من لا يمل من العطاء وسعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء والذي لم ييخل
بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح اللذان علماني أن ارتقي بسلم
الحياة بحكمة وصبر

والدي الكريمين.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى

إخواني وأخواني الأعزاء.

إلى أحبتي ورفقائي في مشواري الدراسي

الأصدقاء والزملاء.

إلى من علموني حروفا ولم ييخلوا بنصيحة

أساتذتي الكرام.

أهدي هذا العمل المتواضع رجوا من المولى عز وجل أن يجد القبول
والنجاح.

بإصاحبي الأمين

إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لله الحمد يا رب كما ينبغي لجلال وجهك ومظية سلطانك

أما بعد أهدي هذا العمل إلى اللذين قال فيهما الله تعالى:

" وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا "

إلى أحب الناس لقلبي التي كانت لي دوما عونا
وسندا في هذه الحياة أدم الله عليها تمام الصحة
والعافية ... أُمِّي الغالية.

كما أهدي قطاف ثمرة هذا العمل إلى من سعى
من أجلي لأكون في أسمى المراتب والذي الكريم
رحمة الله عليه، وإلى إخوتي حفظهم الله.

وإلى من شاركني هذا العمل * الأمين *

محمد المنعم



الفہرس

الصفحة	فهرس المحتويات
	الإهداء
	كلمة شكر
II_II	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
ب_ ث	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتمويل المصرفي والنمو الاقتصادي	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري لمفهومي التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي
04 - 03	المطلب الأول: الإطار النظري لمفهومي التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي
05	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتمويل المصرفي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما
06 - 05	الفرع الأول: النظريات المفسرة للتمويل المصرفي
11 - 07	الفرع الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
14 - 12	الفرع الثالث: النظريات المفسرة لعلاقة التمويل المصرفي بالنمو الاقتصادي
15	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
17 - 15	المطلب الأول: الدراسات السابقة بالعربية
19 - 18	المطلب الثاني: الدراسات السابقة بالأجنبية
20	المطلب الثالث: أهداف الدراسة الحالية
21	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: قياس العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي	
23	تمهيد
24	المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع
29 - 24	المطلب الأول: المتغيرات ومصادر البيانات
36 - 30	المطلب الثاني: تحديد مواصفات النموذج
37	المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج
43 - 37	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة القياسية
52 - 44	المطلب الثاني: تحليل نتائج النموذج إحصائيا و اقتصاديا
53	خلاصة الفصل الثاني
56 - 55	خاتمة
61 - 58	قائمة المصادر والمراجع
67 - 63	الملاحق
68	الملخص

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	وصف المتغيرات	37
02	اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستعمال ADF	38
03	اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستعمال PP	39
04	تحديد فترة الإبطاء	41
05	تحديد النموذج الأمثل	42
06	نتائج اختبار منهج الحدود.	43
07	تقدير العلاقات في المدى الطويل.	44
08	تقدير معاملات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ	46
09	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	47
10	اختبار اختلاف التباين	48
11	اختبار مدى صلاحية النموذج	49
12	نتائج اختبار السببية لـ تودا- يماموتو	51

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي	13
02	عرض النقود بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج الداخلي الخام (1990 - 2018)	24
03	تطور مؤشر الانفتاح التجاري (1990-2018)	25
04	الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام (1990 - 2018)	26
05	تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (1990 - 2018)	27
06	تطور تراكم رأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الخام (1990 - 2018)	28
07	مؤشر أسعار المستهلكين (1990 - 2018)	29
08	خطوات تطبيق اختبار سببية Toda – Yamamoto	35
09	اختبار فترات الإبطاء المتلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL	43
10	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	48
11	المجموع التراكمي للبواقي	49
12	المجموع التراكمي لمربعات البواقي	50

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملاحق	الرقم
65 - 63	متغيرات الدراسة	01
67 - 66	إختبار السببية لتودا - ياماموتو Toda- Yamamota	02

المقدمة

لقد أصبح من المألوف في الوقت الراهن أن ننظر إلى تطور اقتصاد المجتمعات على أنه عملية تحول مستمرة، ويرتبط هذا التحول بمدى قدرة وفعالية الجهاز المصرفي بدفع عجلة النمو الشامل نحو التقدم، فهو يعد بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.

ويعتبر القطاع المصرفي أحد أهم الأجهزة التي تعمل على تطوير وهذا من خلال مختلف العمليات التي يقوم بها كتجميع الادخار والقيام بالتمويل لمختلف الاستثمارات، وهذا الاستثمار يحتاج إلى أموال لتحقيقه ومن أهم وسائل تحقيق ذلك خاصة في الدول النامية الجهاز المصرفي عن طريق ما يسمى بالتمويل المصرفي.

فمن أجل تعزيز النمو الاقتصادي كان لزاما زيادة الفعالية والجدوى للقطاع المصرفي في الجانب التمويلي لعمليات التنمية الاقتصادية.

الإشكالية

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2018 ؟
الفرضيات

- 1- يساهم التمويل المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.
- 2- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي.
- 3- توجد علاقة طردية موجبة بين الإنفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.
- 4- إرتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى إنخفاض في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من عدة اعتبارات منها:

- 1- التعرف على دور المصارف كمؤسسات تمويلية في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي.
- 2- تظهر الأهمية كذلك في كون أن موضوع أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي تعد من المواضيع الحديثة التي تثير اهتمام الباحثين، والعلاقة التي بينهما لا تزال محل جدل بالنسبة لهم.
- 3- يعتبر هذا الموضوع موضع اهتمام لنا، كونه يندرج ضمن التخصص والمستوى الذي ندرسه.

أهداف البحث

وتتمثل أهداف هذا البحث في:

- 1- القيام بعرض بمختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بأثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي.
- 2- توضيح العلاقة بين تأثير التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي.
- 3- قياس أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة الممتدة من (1990-2018).

دوافع اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- 1- الميول والرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع.
- 2- الأهمية البالغة التي أولتها الدراسات الحديثة لموضوع أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي وكذا تحديد العلاقة المتواجدة بينهما.
- 3- جعل الموضوع كإشارة بشأن توجيه نظر الباحثين نحو الاهتمام بإعداد أبحاث أخرى ودراسات في هذا الموضوع.
- 4- محاولة تقديم إضافة للدراسات السابقة في هذا الميدان.

المنهج المتبع

من أجل الوصول لحل إشكالية الدراسة لقد اعتمدنا على المنهج التجريبي للكشف عن العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الإقتصادي وباستخدام الأسلوب القياسي معتمدين في ذلك على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).
<& كما تم بالاعتماد على الوثائق والإحصائيات والبيانات المختلفة بهدف إسقاطها على حالة الجزائر لمعرفة أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي خلال الفترة من (1990-2018).

الصعوبات

قلة المراجع الموجودة على مستوى الجامعة التي تصب في موضوع الدراسة خاصة الكتب.

هيكل البحث

لإنجاز الدراسة و للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين وكانا على الشكل التالي:

تناولنا من خلال الفصل الأول التمويل المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي والتي تم توضيحها من خلال مبحثين، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تحديد المفاهيم المتعلقة بالتمويل المصرفي والنمو الاقتصادي وكذا تحديد العلاقة بين المتغيرين.

أما المبحث الثاني عرضنا فيه البعض من الدراسات السابقة في الموضوع باللغة العربية والأجنبية، وبعدها تم عرض لأهداف الدراسة الحالية.

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة قياسية توضح أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي، حيث تم تقسيمه بدوره إلى مبحثين، تم التطرق في المبحث الأول إلى الطريقة والأدوات والنموذج المتبع في الدراسة حيث عرضنا مختلف البيانات والمتغيرات المتعلقة بالدراسة وكذا مواصفات النموذج الذي تم تطبيقه، بالنسبة للمبحث الثاني كان عبارة عن القيام بمجموعة من الاختبارات بواسطة برنامج Eviews10 من وهذا من خلال تحليل للمعطيات التي تم جمعها واستخلاص مجموعة من النتائج.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للتمويل المصرفي

والنمو الاقتصادي

تمهيد:

إن التطورات الاقتصادية العالمية أدت إلى توجه غالبية دول العالم لاستحداث طرق واستراتيجيات طموحة تعمل من خلالها على تعزيز وزيادة نموها الاقتصادي، والذي يعد أحد الأهداف الرئيسية للسياسات العامة في هاته البلدان وخاصة السائرة في طريق النمو، وبالنظر إلى التغيرات الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية، فإن دور الأنظمة المصرفية في دعم مسيرة النمو، لا بد له أن يحقق ما توجب على التمويل أدائه من أجل أن يكون له تأثير على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الإدارة السليمة للأموال وكفاءة عملية منح مختلف أشكال القروض، ويعد موضوع العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي من المسائل الهامة التي شغلت حيزا كبيرا ضمن الأدبيات والنظريات الاقتصادية في كتابات مختلف المفكرين الاقتصاديين عبر الزمن، ومختلف الدراسات الحديثة، وإعطاء مختلف الاستنتاجات والدور الذي الإيجابي أو السلبي لها.

وسنحاول من خلال هذا الفصل، تقديم دراسة نظرية شاملة لمختلف المتغيرات المتعلقة بالدراسة وكذا التعاريف المتعلقة بالتمويل المصرفي والنمو الاقتصادي و النظريات المفسرة لهما والعلاقة التي تجمع كل منهما.

ولتوضيح أكثر لمعالم هذا الموضوع، قمنا بالاطلاع على العديد من الدراسات سواء العربية أو الأجنبية التي عالجت موضوع التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، وطرق دراستها والنتائج التي توصلت إليها.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي

يحتل القطاع المصرفي منذ فترات طويلة، أهمية بالغة في مختلف الأنظمة الاقتصادية، وهذا من خلال الفرص التي يمنحها في مجال التمويل لمختلف الوحدات الاقتصادية، وبالتالي فهي تسهم بشكل أو بآخر في زيادة معدلات نمو اقتصاد الدول، وبهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمفهوم التمويل المصرفي من جانب والنمو الاقتصادي من جانب آخر مع إبراز أهم النقاط الأساسية المتعلقة بهما.

المطلب الأول: ماهية التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي

يلعب التمويل دورا هاما في دفع عجلة أي مشروع، راعيا بذلك احترام المبالغ المطلوبة بالشكل الكافي وفي الوقت المحدد لها، لتحقيق نسب ومعدلات جيدة في نمو اقتصاديات الدول.

أولاً: مفهوم التمويل المصرفي

للتتمويل المصرفي مفاهيم متعددة كما يحظى بأهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي، وسوف نتطرق إلى كل منها كما يلي:

ويقصد به مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي، والذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية، التي تكون في حاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثمارها أو لحل أزمة سيولة أنية تمر به.¹

التمويل هو مجمل العمليات التي من خلالها تقوم المؤسسة بتلبية كل متطلباتها من أموال وزيادات لاحقة لعقود القرض بصفة عامة أو المنشآت المالية أو المساهمات الممنوحة بسندات باهظة أو تطوعية من طرف الدولة أو الخزينة العمومية.²

وبشكل آخر فالتمويل المصرفي هو إتاحة فرص التمويل لوحدات العجز المالي للحصول على حاجاتهم من الأموال، إما في شكل قروض مقابل فوائد، كما تقدمها المصارف التقليدية متى توفرت الضمانات الكافية لسداد قيمة القرض، بصرف النظر عن طبيعة النشاط الذي توجه إليه هذه الأموال، أو في شكل تمويل بالمشاركة أو المضاربة كما تقدمها المصارف الإسلامية متى توفرت الدلائل على جدوى المشروع وعدم مخالفته للشريعة الإسلامية.³

¹ - عبد الرحمن عبد الله كبسور وأسامة حسين محمد يوسف كبر، التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان (الفترة 1990-2014)، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد8، ص 78.

² - منال عبد الرحمن عبد الماجد محمد الغيشاوي، التمويل المصرفي وأثره على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي والتنموي في السودان، بحث مقدم للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، اسطنبول تركيا، 2018، ص 6.

³ - محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، الطبعة الأولى، 2010، ص 55.

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي

هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان.¹ ويمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج. ومن الممكن أن يتحقق نمو الناتج الكلي لاقتصاد ما بفعل أسباب عديدة منها:

- نمو السكان الذي يؤدي إلى زيادة عرض العمل.
- تراكم رأس المال بواسطة الادخار والاستثمار.
- اكتشاف موارد إضافية.
- التقدم التكنولوجي.²

ويعرف أيضاً على أنه تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي، وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، كما أن هذا النمو يتحقق نتيجة جهود و مبادرات مجموع الأعوان الاقتصاديين (بما فيها النظام البنك)، من أجل خلق قيمة مضافة، بمعنى القيام بإنتاج القيمة غير المستهلكة من طرف هؤلاء الأعوان، حيث أن هذه القيمة المضافة تمثل الفرق بين رقم الأعمال والاستهلاك الوسيط على مستوى الاقتصاد، مجموع القيم المضافة الناتجة من أعمال الأعوان الاقتصاديين تكون ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي (PIB)، وبالتالي النمو الاقتصادي يتحدد بارتفاع هذا المؤشر.³

كما يعرف أيضاً النمو الاقتصادي هو نمو الناتج القومي الحقيقي، ويمكن أيضاً أن نقول نمو الدخل القومي الحقيقي لأننا نعرف أن الدخل القومي و الناتج القومي متساويان حيث يعبران عن نفس الشيء.⁴

1- محمود حسين الوادي، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 343.
2- كامل علاوي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 281.
3- قنوني حبيب، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 58.
4- عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 395.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتمويل المصرفي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما

تجدر بنا الإشارة إلى أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت النظريات المفسرة للتمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، وأعطت تعريف عن طبيعة العلاقة بينهما على فترات عديدة من التاريخ الاقتصادي .

الفرع الأول: النظريات المفسرة للتمويل المصرفي

وتتمثل النظريات المفسرة للتمويل المصرفي في:

1- نظرية القروض التجارية :

هذه النظرية تعتمد على فكر آدم سميث وعلى التقاليد الانجلوسكسونية، ويخلص مضمونها في أن البنك التجاري يجب أن يقوم بتقديم القروض قصيرة الأجل فقط، وهي تلك التي لا تزيد مدتها عن عام، كما عليه أن يحافظ على السيولة ويتعامل بالأوراق التجارية في مجال الأنشطة التجارية التي هي بطبيعتها متكررة وقصيرة الأجل، ويكمل هذا القول أن نشاطات هذه البنوك يجب ألا تشمل تكوين رؤوس أموال الشركات أو المساهمة في تأسيسها أو في نشاطها.¹

2- نظرية التبديل (أو التحول)

تعتمد هذه النظرية على توسيع دائرة التوظيف لدى البنك التجاري، من خلال عدم الاقتصار على التعامل قصير المدى والمتمثل في القروض التجارية -كما جاء في نظرية القروض التجارية- فهي لا ترى أن هذه الأخيرة غير صالحة، بل توصي بتنويع العمليات البنكية من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة، أو تدعيم محفظة الأوراق المالية، لأن تقنية التنويع تحافظ على جودة السيولة.²

¹ بوترية وهيبية، علاقة البنوك بالبورصات والأزمات المالية، علاقة البنوك بالبورصة والأزمات المالية، (دراسة حالة أزمة الرهن العقاري 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية)، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2015-2016، ص 15.
² بوشخي بوحوص، نحو نظرية جديدة لتفسير أعمال البنوك (النظرية العامة الجزائرية البنكية للتنمية الشاملة) مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد السادس، 2019، ص 15.

3- نظرية الدخل المتوقع

تتطلب هذه النظرية بانتقاد النظريتين، وهي تقضي بـ "استمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد"، فنظرية الدخل المتوقع لا ترى أي ضمان في أن بعض القروض القصيرة الأجل وخاصة تلك المتعلقة بتجارة السلع تحقق إمكانية السداد في المواعيد المقررة، لأن "السلع لا تتبع نفسها". ومن هنا ذهبنا نظرية الدخل المتوقع إلى تبنى عمل البنوك التجارية بالقروض طويلة الأجل والتعامل مع رجال الأعمال والمستثمرين والمستهلكين على حد سواء.¹

4- نظرية إدارة الخصوم

تمحورت هذه النظرية حول إمكانية توفير السيولة المصرفية من خلال إدارة المطلوبات، وفي هذا السياق جاء التأكيد على أن المصارف تستطيع توفير السيولة عن طريق الحصول على القروض (الاقتراض)، لمواجهة التزاماتها اتجاه المودعين.

وحسب هذه النظرية أصبح للميزانية بنود مفصلة خاصة من جانب الخصوم لحل مشكلة السيولة وبالتالي التوسع في الإقراض وتحقيق الأرباح. ومن ذلك الوقت ظهرت البنوك المتخصصة في كل القطاعات.²

5- نظرية إدارة الخصوم والأصول معا (النظرية الشاملة)

سهلت هذه النظرية تحول البنوك التجارية إلى بنوك شاملة حيث أن إدارة الأموال في ظل الصيرفة الشاملة، هي طريق للتفكير فهي تعزز التفكير لدى المدراء حول الأشياء المحيطة بهم وتجعل التطبيق المصرفي متميز في علاقته بالبيئة المحيطة بالمصرف بكل متغيراته ومستجداته في المجالات المختلفة، وخاصة في تقديم القروض طويلة الأجل والاستثمار والعمل بكفاءة وفعالية في كل من السوق النقدية والسوق المالية.³

¹ - بوشياخي بوحوص، النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك (مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة "نموذج إبرام القروض وتوزيعها" ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري)، مجلة المالية والأسواق، 2016، ص 30، 31.

² - نبيل مهدي كاظم الجنابي، أمل شاكر كنعون الشيباوي، دور المصارف التجارية في تفعيل نشاط سوق العراق للأوراق المالية، جامعة القادسية- بحث مستل من رسالة ماجستير، 2017، ص 6.

³ - بوشياخي بوحوص، ، نحو نظرية جديدة لتفسير أعمال البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 33 ، 34.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

❖ النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية

اهتم الاقتصاديون الكلاسيك أمثال "روبرت مالتوس" و"آدم سميث" و"جون ستيوارتمل" و"ريكاردو" وآخرون بالنمو الاقتصادي، وكان الاعتقاد السائد لدى هؤلاء أن النمو الاقتصادي لا بد أن يصل إلى مرحلة يتوقف عندها، وبالتالي يدخل الاقتصاد مرحلة الركود الاقتصادي، وفي هذه الحالة، يتوقف أيضا النمو السكاني، وتقل الاستثمارات وتخفض الأجور إلى حد الكفاف.

ولقد بينت أغلب آراء النظرية التقليدية على أفكار "روبرت مالتوس" في نظريته للسكان، وافترض مالتوس أن السكان يزدون بمعدلات زيادة أكبر من معدلات الزيادة في إنتاج الغذاء، ونتيجة لذلك سوف تزداد المجاعات ويقل عرض الغذاء، وبالتالي يتوقف النمو الاقتصادي نتيجة لزيادة معدل الوفيات بسبب المجاعة وسوء التغذية.

أما في الأجل القصير فلقد افترض الاقتصاديون التقليديون حدوث النمو الاقتصادي، وزيادة معدل تراكم رأس المال وزيادة الأرباح وبالتالي زيادة الأجور الحقيقية فوق حد الكفاف، مما يساعد على زيادة عدد السكان، واعتبر الاقتصاديون التقليديون أن الأرض عنصر مهم من عناصر الإنتاج وهي غير قابلة للزيادة، وركزوا على قانون تناقص الغلة.

ولهذا فإنه عندما يصل النمو إلى أعلى درجاته، ويبدأ الإنتاج بالانخفاض نظرا لمحدودية الأرض الصالحة لإنتاج الغذاء، وبالتالي انخفاض الأجور والأرباح، ولقد تعرضت نظرية مالتوس التثاؤمية في السكان إلى كثير من النقد والرفض وخاصة فيما يتعلق بدور الأرض كعامل من عوامل الإنتاج، فلقد ذكر الاقتصاديون المحدثون أن الأرض لا تدخل في دالة الإنتاج باعتبارها عنصرا مهما من عناصر الإنتاج، وأن التقدم العلمي قد يعمل على تعطيل سريان قانون تناقص الغلة.¹

¹ - عمار بوصاق، تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية وصفية خلال الفترة 1990-2013)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص17.

❖ النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك

- يعتبر ألفريد مارشال A. Marshall و فيكسل K. Wickseil و كلارك J. Clark من بين أبرز اقتصادي الفكر النيوكلاسيكي، حيث قدموا أعمالاً في تفسير استمرار النمو الاقتصادي دون حدوث ركود. حيث أن أفكار هذه المدرسة تركز على¹:
- النمو هو عبارة عن عمليات متداخلة ومترابطة فيما بينها، لأن نمو أي قطاع يؤدي حتماً إلى نمو القطاعات الأخرى، كما أن نمو الناتج الوطني يكون له تأثير إيجابي على الأجور والأرباح.
 - يعتمد النمو الاقتصادي على ما يتوفر في المجتمع من عوامل إنتاج كالأرض، العمل، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا.
 - تهتم المدرسة النيوكلاسيكية بفكرة أهمية التوافق بين الزيادة في عدد السكان وحجم الموارد الطبيعية الموجودة والمتاحة.
 - وقد ركزوا أيضاً على تراكم رأس المال، حيث اعتبروا أن زيادة عرض رأس المال تؤدي إلى خفض أسعار الفائدة، الأمر الذي يدفع بالاستثمارات إلى الزيادة، فيزيد معها الإنتاج، ويتحقق بذلك النمو الاقتصادي.
 - يمنح النيوكلاسيك أهمية كبيرة للادخار، حيث قالوا أن الادخار هو المصدر الأساسي لكل مجتمع إذا أراد أن يحقق نمواً اقتصادياً.
 - يلي هؤلاء المفكرين أيضاً أهمية لعامل التكنولوجيا، حيث بينوا أن على المنظم استغلال التطور التكنولوجي من أجل تحقيق إنتاجية كبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي.
 - النمو يتحقق تدريجياً، ولا يتحقق فجأة واحدة.
 - الأخذ بفكرة الكلاسيك (آدم سميث) حول التخصص و تقسيم العمل وحرية التجارة ، التي تعتبر عوامل يجب أن يركز عليها النمو الاقتصادي.

¹ -قنوني، حبيب مرجع سبق ذكره، ص69.

❖ النمو الاقتصادي عند شومبيتر

يعتبر شومبيتر من أبرز اقتصادي القرن العشرين، نظير إسهاماته الكبيرة في مجال النمو والتنمية الاقتصادية، رغم أن المفكر لم يكن ينتمي إلى أي مدرسة اقتصادية، إلا أنه تأثر بأفكار النيوكلاسيك، حيث برزت أفكاره في كتابه " نظرية التنمية الاقتصادية 1911 وأتممها في كتابه عن "الدورات 1939"، حيث ارتكزت أهم هذه الأفكار على:¹

- التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة، وذلك بسبب التجديدات و الابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج وتحقيق نمو اقتصادي.
- يرتكز النمو على المنظم والائتمان المصرفي، والذي من شأنه دفع المنظم للتجديد و الابتكار، حيث قال " إن المنظم هو العمود الفقري في عملية التنمية، إنه المجدد المبتكر الذي يعمل على تضافر عوامل الإنتاج في وحدة مؤتلفة تأتي للمشروع بأفضل النتائج ومن خلال هذا، يمنح شومبيتر للمنظم أهمية كبيرة في التنمية.
- التجديدات و الابتكارات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات و التقاليد و أذواق المستهلكين، من خلال استحداث أساليب جديدة في الإنتاج، فتح أسواق جديدة و استحداث سلع جديدة...الخ.
- إمكانية انهيار النظام الرأسمالية، بسبب اندثار دور المنظم في الابتكار، ظهور الاحتكار والتكتلات الاقتصادية والعداء ضد الرأسمالية بسبب ظهور البيروقراطية، حيث قال " إن الرأسمالية لن تنهار تحت وطأة العوامل الاقتصادية المضادة، وإنما ستقابل - بمرونة تامة -الإشترابية في منتصف الطريق.

❖ نظرية النمو الاقتصادي عند كينز (نموذج هارود - دومار)

لقد كان النمو الاقتصادي سريعاً ومنتظماً قبل الثلاثينات من القرن العشرين ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكنزية في نظرية الدخل من جهة و بروز مشكلة الفقر من جهة أخرى

والنموذج الكينزي الأصلي يركز على القصور في الطلب، ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، وقد ركز كينز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، وتعامل نماذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جداً، وبموجب التحليل الكينزي فإن توازن الدخل والإنتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.²

¹- قانوني حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 70.

²- القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات، وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 73.

❖ نموذج هارود - دومار (نموذج مابعد كينز)

يعتبر نموذج هارود ودومار توسعه دينامية لتحليلات التوازن الكينزي (الستاتيكيه) ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، وبيحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان ،وقد توصل النموذج الى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، وقد طرح (Harod) السؤال التالي: إذا كان التغيير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل) فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين لكي يتم تامين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟ وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد؟ .

ومن جهة أخرى بحث دومار (Domar) الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل ؟ ،وقد ركز نموذج (هارود ودومار) على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين الادخار والاستثمارات والنتائج، ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أن هذا النموذج قد أتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لتخزين رأس المال.

ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها: (1)ابتداء هناك توازن الاستخدام الكامل (2)الاقتصاد مغلق (3)أن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار (4)أن الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا (5)وأن معدل رأس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابتا (6)أن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا (7)أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة إن هذه الفرضيات ليست ضرورية للحل ولكنها لتبسيط الحل¹.

1- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 73، 74.

❖ نظرية النمو الجديدة (الداخلية)

نظرية النمو الداخلي تهدف لتوضيح فكرة أن العامل التكنولوجي هو عامل داخلي مساهم في عملية النمو التي تتشكل من داخل النموذج المعبر عنها وليس من خارجه، حيث بدأت تأخذ حيزا واسعا فيما منذ ثمانينات القرن العشرين بعد أبحاث كل من رومر 1986 ولوكاس 1988.

إن النقطة المشتركة لنماذج النمو الداخلي هي التخلي عن فكرة تناقص عوائد الحجم لعوامل الإنتاج والارتكاز على فكرة أن النمو الاقتصادي قابل للاستمرار في المدى الطويل، حيث تقوم التصورات العديدة المشكلة لنظرية النمو الداخلي على مفهوم واسع لرأس المال امتد ليشمل الاستثمار في عوامل الإنتاج، التي يتجدد إنتاجها كتراكم رأس المال البشري عن طريق التدريب تطوير المعارف عن طريق البحث والتطوير، تطوير البنى التحتية عن طريق الإنفاق....الخ.

إذ يمكن من خلاله اعتبار عوائد الحجم ثابتة وحتى متزايدة ومن ثم الوصول إلى تفسير حقيقي لإمكانية تحقيق نمو في المدى الطويل.

❖ نموذج AK

يعتبر نموذج AK من أبسط النماذج المعبرة عن مفهوم نظرية النمو الداخلي، من خلال إبراز كيف أن بعض أدوات السياسة الاقتصادية الحكومية تلعب دورا كبيرا في تحقيق معدل نمو على المدى الطويل، حيث جاء هذا النموذج بناء على أبحاث "ريبيلو" 1991 والذي استمدته من نموذج النمو الخارجي لـ"صولو-صوان" من خلال دالة إنتاج معدلة سمي انطلاقا منها، تتميز بثبات عوائد الحجم والارتباط الخطي لحجم الناتج مع رأس المال المادي.

نموذج تنوع المنتج لـ "رومر"

يرتكز النمو من خلال هذا النموذج على الابتكارات التي تؤدي لتقديم أنواع جديدة من المدخلات، حيث يكون نمو الإنتاجية مدعوما من جهة بتخصص عنصر العمل الذي يتوفر على أنواع متزايدة من المدخلات الوسيطة للعملية الإنتاجية، ومن جهة أخرى بالآثار غير المباشرة للأبحاث انطلاقا من أن كل باحث يستفيد من التزايد في حجم الابتكارات والمعارف التي تتولد عنها، فالأفكار هي سلعة غير تزاممية¹

¹ - بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب وتطوير العرض، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص ص، 55، 58.

الفرع الثالث : النظريات المفسرة لعلاقة التمويل المصرفي بالنمو الاقتصادي

1- القطاع المالي والنمو الاقتصادي :

استحدث Adam Smith (1767) في كتابه "ثروة الأمم" دور البنوك في تمويل الاقتصاد وركز على الاستثمار في المدى الطويل، وحسب وجهة نظره فإن الوظائف الأساسية لبنوك تتمثل في التمويل قصير الأجل وخصم الكمبيالات .

Schumpeter (1911) في كتابه "نظريات التنمية الاقتصادية" أعطى اتجاها جديدا للنظريات المصرفية وتوصل الى أن الوساطة المالية يمكن أن تدفع النمو بتوفر الشروط التالية :

- ادخار عام وليس بالضرورة بنسب كبيرة .
- تحديد احتياجات المؤسسات.
- -توجيه الادخار للمؤسسات.
- -رقابة عمليات الاستغلال لهذه الأموال.

وبالتالي يوفر Schumpeter رؤية واضحة لنوع النظام المصرفي الذي يعتبره قادر على تمويل الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي.

Goldsmith (1969) يرى أن الإدارة الفعالة لأسعار الفائدة ستحفز تحقيق إيداعات إضافية وبالتالي كمية الأموال القابلة للاستثمار ستتأثر مباشرة من خلال تعبئة المدخرات وعليه فإن النمو الاقتصادي سيتجه نحو الزيادة أو الثبات.¹

بينما GURLEY و SHAW (1955) قاما بعمل أريادا من خلاله إيجاد علاقة بين المؤسسات المالية والأداء الاقتصادي . هذا العمل ارتكز على أهمية الوساطة المالية فيما يخص منح القروض من جهة، وإجراءات عرض القروض واختلافها عن عرض النقود من جهة أخرى.²

¹- وفاء القورصو و شهرزاد بوجمعة، تحليل العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة(1998-2017)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ،العدد السادس، سبتمبر 2018، ص 440 .

²- قنوني حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 9 .

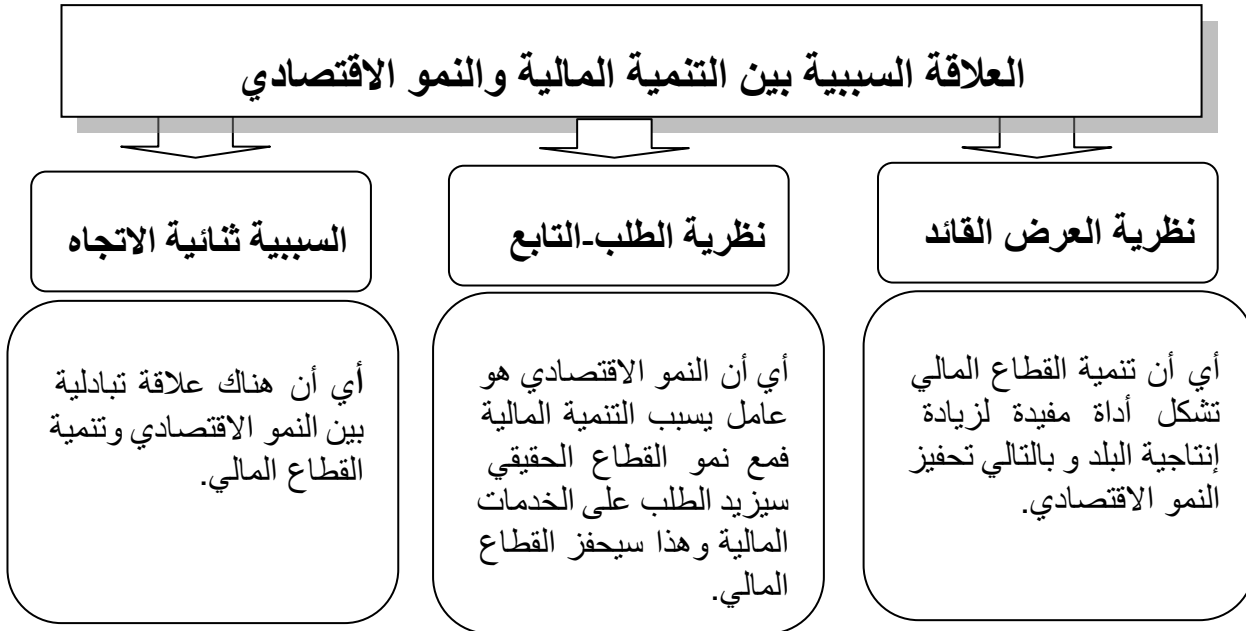
وبشكل عام لا يوجد إجماع بين الباحثين على حجم واتجاه العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي ، فالدراسات السابقة في هذا المجال مبنية على ثلاث وجهات نظر رئيسية وذلك بحسب اتجاه العلاقة بينهما :

فرضية العرض القائد: التي تنص على أن التطور المالي هو الذي يسبب النمو الاقتصادي .

فرضية الطلب التابع: التي تفترض أن النمو الاقتصادي يقود التطور في القطاع المالي .

العلاقة السببية ثنائية الاتجاه: أي أن هناك علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي وتنمية القطاع المالي.

الشكل رقم(1) العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي



المصدر: القورصو وفاء، مرجع سابق، ص440.

ومن الضروري الإشارة إلى أن هناك العديد من الدراسات التي لم تستطع إثبات أي علاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، بناء على ما سبق نستطيع القول أن اتجاه العلاقة السببية بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي على مستوى الدول مازال غير واضح بالنسبة للباحثين وواضعي السياسات، فهو يعتمد على الخصائص الاقتصادية والسياسية، وعلى تطور النظام المالي والقوانين والتشريعات الخاصة بكل دولة.¹

¹ - بن دحمان أمنة، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصاد النقدي المالي، جامعة تلمسان، 2016/2015، ص64.

2- العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي:

اهتمت دراسات مختلفة بالعلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو والاقتصادي، ويمكننا تعريف النمو الاقتصادي بأنه تغير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والدخل القومي والخدمات التي يقدمها البلد خلال فترة زمنية محددة، عادة يقاس من خلال مستوى الإنتاج داخل الاقتصاد، وهناك مقاييس معلمات أخرى للنمو مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسرعة تراكم رأس المال المادي وما إلى غير ذلك.

ووفقا لـ Benciveca and Smith (1991)، يتم إنتاج السلع الاستهلاكية في الاقتصاد من خلال رأس المال والعمل فرجل الأعمال يفترض من البنك ليستثمر رأس المال في الأعمال التجارية ويستخدمه لتوظيف العمال من أجل إنتاج السلع والخدمات لتحقيق النمو الاقتصادي ويمكن تقسيم الائتمان إلى قسمين: الائتمان المقدم للقطاع الخاص والائتمان المقدم للقطاع العام.

أما Demirguc-Kunt and Levine (2008)، يركزان على أهمية تخصيص الائتمان للقطاع الخاص بدلا من الوساطة المصرفية كلها، وبالمثل يلاحظ Beck et al (2005)، أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص يعتبر كمؤشر جيد للنمو الاقتصادي، ويمكن تفسير الطريقة التي يؤثر بها الائتمان على النمو الاقتصادي كالتالي:

عند نمو نسبة الائتمان هذا يعني أن المستهلكين قاموا بالاقتراض أكثر وبالتالي الاستثمار أكثر ويؤدي ارتفاع الاستهلاك والاستثمارات إلى خلق فرص عمل ويؤدي ذلك كله إلى نمو كل من الدخل والأرباح، ومن أجل زيادة النمو الاقتصادي بمساعدة الائتمان يجب وضع سياسات اقتصادية تتسم بالمرونة، وتفعيل عملية خصخصة القطاع المصرفي وتحفيز زيادة استهلاك السلع التي ينتجها الاقتصاد.¹

¹ - وفاء القورصو، تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 16، جانفي 2019، ص 305.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من أجل دراسة أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي كان لزاما علينا تناول العديد من الدراسات السابقة في الموضوع و حسب إطلاعنا و في حدود ما توفر لدي من معلومات و مراجع حول موضوع مذكرتنا هناك عدد من الدراسات و البحوث العلمية التي أشارت إلى هكذا نوع من هذه المواضيع وبالتالي سوف نقوم في هذا المبحث بتقسيمه إلى مطلبين نتطرق في الأول إلى الدراسات السابقة بالعربية أما الثاني فنخصه للدراسات السابقة بالأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة بالعربية

وسنحاول هنا التطرق لبعض الدراسات التي لها صلة بموضوع بحثنا :

شيخ إهام، صجلي سامية

يركز هذا البحث على دراسة تطور القطاع المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي بدراسة حالة الدول العربية خلال الفترة (1998_2009) حيث أن القطاع المصرفي من أكثر العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، خاصة في ظل سعي الدول العربية إلى تحرير أنظمتها المالية ورفع القيود على العمل المصارف. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن للقطاع المصرفي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وأن هناك ارتباط بين مؤشرات التطور المالي ومصادر النمو الاقتصادي، وفي الدول العربية هناك علاقة موجبة ذات معنوية إحصائية بين نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، في حين لا توجد علاقة بين نسبة السيولة المحلية في الدول العربية والنمو الاقتصادي، وعموما يؤثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الدول العربية.¹

عمار بوصاق

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي من خلال دراسة وصفية تحليلية للفترة الممتدة بين (1990-2013)، حيث أن الجزائر شهدت جملة من الإصلاحات الاقتصادية ومن أبرزها التي مست الجهاز المصرفي ككل بصدور قانون النقد والقرض 90-10 وتعديلاته، الذي أكد على ضرورة عصرنه الجهاز المصرفي، وإرساء أسس منظومة مصرفية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك من أجل تنويع الخدمات، نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه النظام المصرفي كعمول أساسي للاقتصاد.²

¹ - شيخ إهام، صجلي سامية، أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الدول العربية خلال الفترة 1998-2009)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، 2011-2012.

² - عمار بوصاق، تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية وصفية خلال الفترة 1990-2013)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2014-2015.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى القطاع المصرفي عرف قدرا من التحسن والذي يبقى غير كافي قياسا إلى ما يشهده النظام المالي من تطورات وتحولات الأمر الذي يستدعي مزيدا من العمل على تأهيل وتطوير هيكل وأداء هذا النظام.¹

عبد الرحمان عبد الله كبسور وأسامة حسين محمد يوسف كبر

تناول البحث التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد السوداني خلال الفترة (1990-2014م)، واستخدم المنهج القياسي تحديد طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (SLS). وتوصل البحث إلى نتائج وهي أن التمويل الموجه للقطاعات الاقتصادية الرئيسية المختلفة قد أدى إلى زيادة كبيرة في حجم النواتج للقطاعات الاقتصادية متمثلة في القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، قطاع الخدمات الأخرى. مع ملاحظة أن التمويل الموجه للتجارة الخارجية قد ساهم بقوة في التقليل من حدة العجز في الميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة.²

خالد محمد السواعي

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة القصيرة والطويلة المدى بين التحرير التجارة والتطور المالي (الائتمان المحلي، والائتمان الخاص وعرض النقد) والنمو الاقتصادي في الأردن باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة (1992-2011)، ويستند هذا التحليل إلى منهجية الحدود للتكامل المشترك أو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وكشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتحرير التجارة والتطور المالي، وأظهرت تأثيرا سلبيا للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير. وأبرزت هذه النتيجة أن تحرير التجارة لا يعزز النمو الاقتصادي، كذلك فإن تحرير القطاع المالي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي كتحرير التجارة في المدى الطويل.³

¹ - عمار بوصاق، مرجع سبق ذكره.

² - عبد الرحمان عبد الله كبسور وأسامة حسين محمد يوسف كبر، التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان (في الفترة من 1990-2014م)، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد 8.

³ - خالد محمد السواعي، أثر تحرير والتطور المالي على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الأردن 1992-2011)، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد الأول، 2015.

القرصو وفاء

في هذه الدراسة تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) كنموذج للتكامل المشترك على بيانات من السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة (1981-2016) للتحقيق في العلاقة بين الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والنشاط الاقتصادي في الجزائر، وجدت الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما أظهرت نتائج الدراسة تأثير سلبي غير معنوي لكل من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص وإجمالي الادخار على النمو الاقتصادي وتأثير سلبي معنوي لمعدل التضخم و الاستهلاك الحكومي على النشاط الاقتصادي، وأظهرت النتائج أيضا تأثير إيجابي غير معنوي للانفتاح التجاري على النشاط الاقتصادي في الجزائر.1

شهرزاد بوجمعة و قرصو وفاء

تهدف هذه الدراسة في البحث عن العلاقة بين الائتمانات المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017) وذلك باستخدام التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، تم استخدام القروض الموجهة لمختلف القطاعات (عام، خاص، إدارات محلية) كمتغيرات مستقلة تمثل الائتمانات المصرفية، وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي. وأظهرت نتائج الدراسة تأثير سلبي لمختلف القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في حين أن اختبارات السببية لـ Granger أظهرت أن هناك علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى القروض المصرفية وهذا يتفق مع فرضية الطلب التابع.2

قويدري قوشيح بوجمعة و بريش عبد القادر

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة (1990-2015) وذلك باستخدام أساليب تقدير النماذج الديناميكية من نماذج التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تأثير مؤشرات الوساطة المالية (نسبة المعروض النقدي إلى الناتج الداخلي الخام، نسبة القروض المقدمة إلى القطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام، معدل الفائدة الحقيقي) جاء ضعيفا مما يدل أن مؤسسات الوساطة المالية في الجزائر والمغرب لا تؤدي إلى تحفيز النمو الحقيقي بصفة جيدة.3

- 1 - القرصو وفاء، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي، المجلد 13، العدد الأول، 2019.
- 2 - شهرزاد بوجمعة و قرصو وفاء، تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 16، جانفي 2019.
- 3- قويدري قوشيح بوجمعة و بريش عبد القادر، أثر الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)، مجلة افاق للعلوم، العدد الخامس عشر، جامعة الجلفة، 2019.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة بالأجنبية:

(Paola Bongini) وآخرون

تركز هذه الدراسة على دور التنمية المالية في النمو الاقتصادي لبلدان شرق وجنوب شرق أوروبا (CESEE) في الفترة ما بعد الشيوعية (1995-2014) وهو ما يتزامن مع فتح الأسواق المالية للمستثمرين الأجانب والأزمة المالية العالمية. وتوصلت الدراسة إلى أن الائتمان المصرفي يعزز النمو الاقتصادي و أن البنوك المملوكة للأجانب هي بلا شك إضافة إيجابية إلى الأسواق المالية المحلية ولها القدرة على تعزيز النمو الاقتصادي.¹

(Nola armand jelbert) وآخرون

هدفت الدراسة إلى إظهار دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في منطقة CEMAC (المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا) خلال الفترة 1980-2014. أوضحت النتائج أن معدل الخدمات المصرفية له تأثير إيجابي على النمو. بحيث يجب أن تضع سلطات الدولة خطة مصرفية تتألف من إيجاد الوسائل التي تتيح للسكان الحصول على حساب مصرفي والوصول بسهولة إلى الخدمات المصرفية مع توجيه هذه الائتمانات في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، وبشكل آخر فالخصائص السياسية لمختلف البلدان يمكن أن تعمل بشكل أو بآخر على النمو الاقتصادي لبلدان منطقة CEMAC.²

(Ahmed El-Galfy)

ركزت العديد من الدراسات السابقة على تأثير التمويل على النمو الاقتصادي، ومع ذلك، قليل من هذه الدراسات درست تأثير المصرفية الإسلامية على النمو الاقتصادي، لملء هذه الفجوة تبحث هذه الورقة في الآثار المحتملة للمصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي. الورقة لها نتيجتان رئيسيتان: النتيجة الأولى هي أن الدراسات السابقة تظهر دعماً مختلطاً وتفترض أن المصرفية الإسلامية هي القناة الرئيسية للنمو الاقتصادي، النتيجة الثانية هي أن الدراسات السابقة حول تأثير المصرفية الإسلامية على النمو هي دراسات من بلد واحد و نتائجها يصعب تعميمها.³

¹ - باولا بونجيني وآخرون، التنمية المالية والنمو الاقتصادي (دور البنوك الأجنبية المملوكة في بلدان شرق وجنوب شرق أوروبا)، مجلة الاستدامة، العدد 9، 3 مارس 2017.

² - نولا أرماند جيلبرت وآخرون، دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في منطقة CEMAC، المجلة العلمية الأوروبية، العدد 31، طبعة نوفمبر 2006.

³ - أحمد الجلفي (Ahmed El-Galfy)، المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي، مجلة البحوث التجارية التطبيقية، العدد 5، المجلد 28، 2012.

(Moez Ouni)

الهدف من هذه الرسالة هو إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي لتحقيق هذا الهدف، نظرنا في النظام المالي المكون من النظام المصرفي ، بما في ذلك البنك المركزي والبورصة، والنمو الاقتصادي الذي يمثله معدل نمو (الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والعامل الكلي الإنتاجية)، لتحقيق هذه المهمة، نستخدم نموذج النمو الاقتصادي على غرار سولو المعزز بواسطة رأس المال البشري، تغطي عينة بيانات من 48 دولة (24 من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و 24 من البلدان النامية)، تمتد فترة التحليل من 1960 إلى 2003، من خلال مناهج الاقتصاد القياسي المختلفة قام بإجراء دراسة متعددة المنهجية، وأجرى تحليلاً سببياً لـ Granger، وتحليل التكامل المشترك (دراسة الآثار الطويلة الأجل) وتحليل بواسطة طريقة GMM المطبقة على نظام المعادلات، تؤكد النتائج التي تم الحصول عليها وجود علاقة سببية تنتقل من النظام المالي إلى النمو الاقتصادي وتوجد العلاقة السببية العكسية أيضاً في حالة بعض البلدان، السببية ثنائية الاتجاه موجودة ولكن نادراً ما تكون، على مستوى آخر، تؤكد النتائج جزئياً (اعتماداً على البلد ومستوى تطوير النظام المالي)، التأثير الإيجابي للنظام المالي على النمو الاقتصادي والاستثمارات والإنتاجية في بعض البلدان، تكون هذه الآثار سلبية وذات دلالة إحصائية وفي بلدان أخرى غائبة تماماً¹.

¹ - معز عوني، الدراسة التجريبية للعلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد جامعة نوشاتيل، سويسرا، 2011.

المطلب الثالث: أهداف الدراسة الحالية

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى اختبار أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير وذلك من خلال الاعتماد على جملة من تقنيات الاقتصاد القياسي. وقد استعنا في اختيار متغيرات الدراسة بكل من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، حيث تمثلت هذه المتغيرات في، (عرض النقود M2 بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج الداخلي الخام، الانفتاح التجاري، الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام، تراكم رأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الخام، مؤشر أسعار المستهلكين) كمتغيرات مستقلة تمثل التمويل المصرفي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام كمتغير يمثل النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات سنوية تخص الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018، بالاستناد إلى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز Eviews10.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل حاولنا إبراز الجزء النظري لتأثير التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي و تبين لنا أن القطاع المصرفي يسعى على مستوى العالم إلى دعم تواجهه وتدعيم دوره الحيوي في تنمية النشاط الاقتصادي، و زيادة القدرة التنافسية، حيث أثارت العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي جدلا كبيرا بين مختلف الاقتصاديين لما لها من دور مزدوج سواء من الجانب الايجابي أو السلبي.

ويعتبر النمو الإقتصادي الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية كانت باعتبار أنه يشير إلى اتجاه تطور النشاط الإقتصادي، حيث أن النظر إلى تقلباته على المدى القصير يشير إلى مفهوم الدورة الاقتصادية الذي برز الاهتمام به بشكل كبير مع ظهور الفكر الكينزي منتصف الثلاثينات من القرن العشرين، في حين أن النظر لامتداده على المدى الطويل يشير لمفهوم الازدهار الإقتصادي الذي غلب على اهتمامات الباحثين منذ ظهور الفكر الإقتصادي.

وبهذا يمكننا القول أن الدول التي تستغل جهازها المصرفي بالشكل الأمثل بمقدورها أن تحقق نموا اقتصاديا جيدا وتكون بعيدة إلى حد ما من مختلف الأزمات والصدمات الاقتصادية.

الفصل الثاني

قياس العلاقة بين التمويل المصرفي و
النمو الاقتصادي

تمهيد:

رغم تنوع الدراسات التجريبية السابقة حول موضوع أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي، إلا أنه تبيّن وجود جدل كبير حول هذا الموضوع واتجاه العلاقة بينهما رغم الاعتماد على مختلف نماذج الإحصاء القياسي، بحيث لم تتوصل هذه الدراسات إلى نتائج بشكل قاطع .

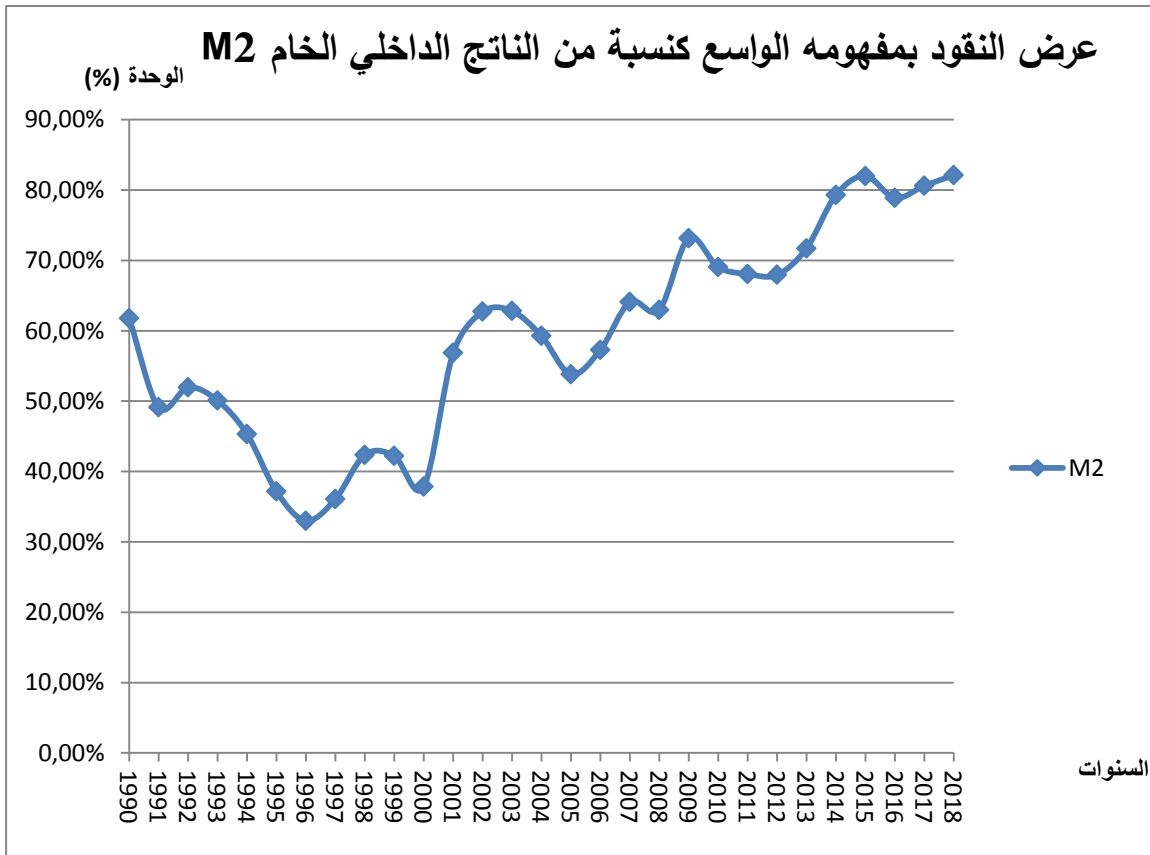
وفي البداية لهذا الفصل سنقوم بالتطرق للجانب التطبيقي للبحث قيد الدراسة، وهذا من خلال القيام بدراسة قياسية تحدد العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي مع أخذ الجزائر كنموذج خلال الفترة الممتدة من (1990 - 2018)، حيث حاولنا تطبيق نموذج الـ ARDL، وذلك من خلال المرور على مختلف الخطوات العملية الخاصة بذلك بدءا باختبار الإستقرارية مرورا إلى تشكيل نموذج التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، إضافة إلى تحديد نوع العلاقة في المدى القصير، ومعرفة اتجاه السببية بين هذه المتغيرات باستعمال اختبار السببية لتودا - يماموتو.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع

المطلب الأول: المتغيرات ومصادر البيانات

عرض النقود (M2) بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج الداخلي الخام: وهي عبارة عن نسبة الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع (M1+الودائع لأجل) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر عرض النقود من أهم محددات النمو الاقتصادي وهي تمثل متغير مستقل لنمو الاقتصادي.

الشكل (2): عرض النقود بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج الداخلي الخام (1990 - 2018)



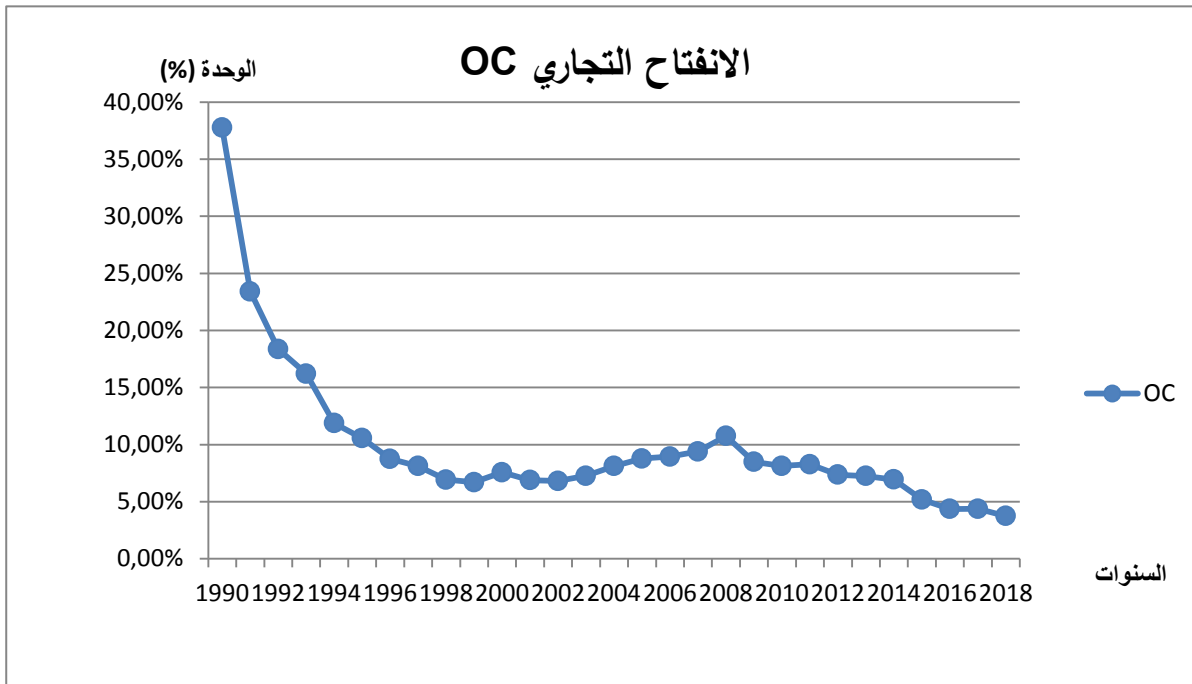
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن عرض النقود M2 بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج الداخلي الخام عرف تذبذبا في عديد السنوات، حيث سجل أدنى مستوياته من سنة 1990 إلى 1997 فانخفض من نسبة في حدود 60 % إلى 30% بسبب السياسة النقشفية التي انتهجتها الجزائر و لجوئها إلى المؤسسات المالية

الدولية خلال هذه الفترة، ليعرف بعد ذلك تطورا إيجابيا من 1997 إلى 2018، حيث بلغ في السنة الأخيرة نسبة في حدود 80% .

الانفتاح التجاري(OC): يمثل معامل الانفتاح التجاري، $\frac{\text{الواردات} + \text{الصادرات}}{\text{الناتج الداخلي الخام}}$ و يمثل نسبة مجموع الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم(3): تطور مؤشر الانفتاح التجاري (1990-2018)

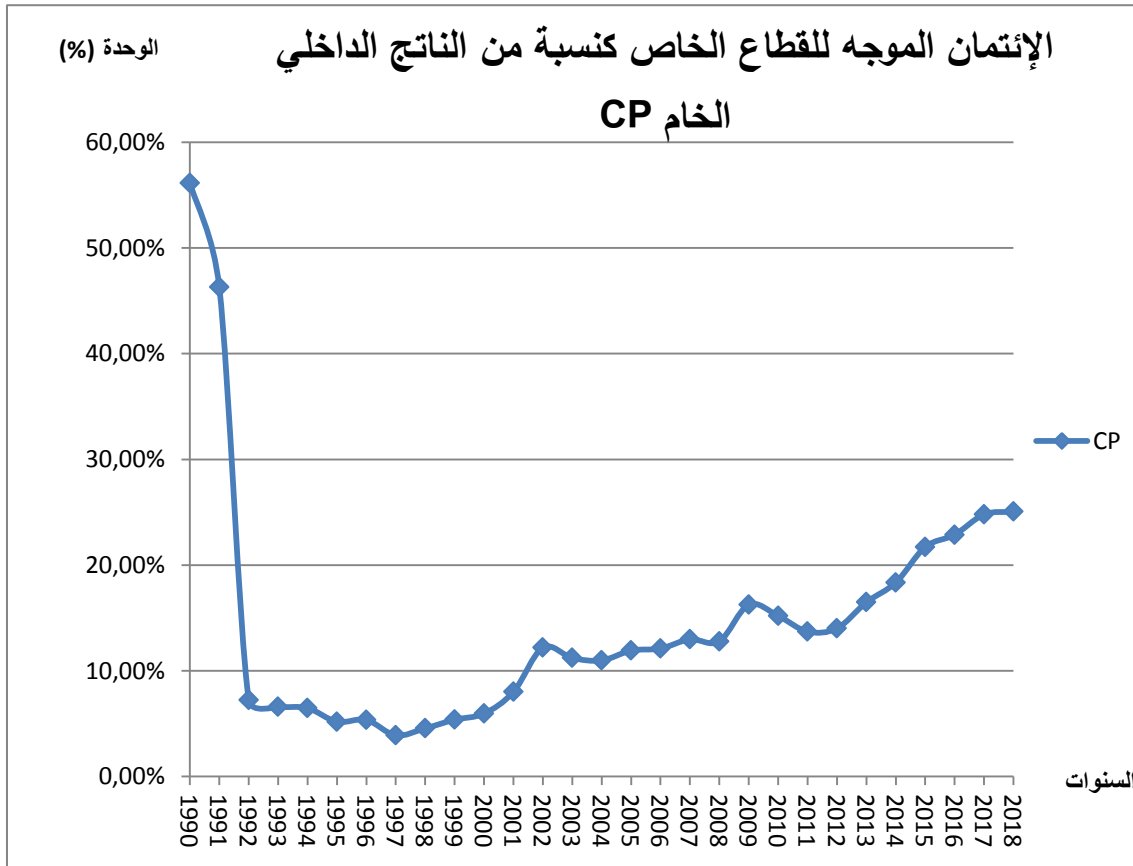


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الانفتاح التجاري OC كان مرتفعا بداية من سنة 1990، حيث بلغ 37%، ليشهد هذا المعدل انخفاضا حادا بلغ 6% سنة 1999 بسبب انخفاض أسعار المحروقات وفرض قيود على الواردات وتقليص حجم الصادرات من المحروقات التي تشكل النسبة الأهم منه، لتعود هذه النسبة تدريجيا في الارتفاع حيث بلغت 11% سنة 2009، نظرا لتحسن الصادرات بسبب ارتفاع أسعار البترول وتخفيف القيود على الواردات، حيث أن هذه الأخيرة شهدت ارتفاعا طفيفا مقارنة مع الصادرات لتتخفف هذه النسبة مرة أخرى انخفاضا شديدا بلغ 3% سنة 2018.

الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام (CP): يضم هذا المؤشر الموارد التي توفرها البنوك المحلية للشركات الخاصة، ويشير إلى اتجاه النظام البنكي نحو القطاع الخاص في الائتمانات الممنوحة نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي.

الشكل (4): الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام (1990 - 2018)

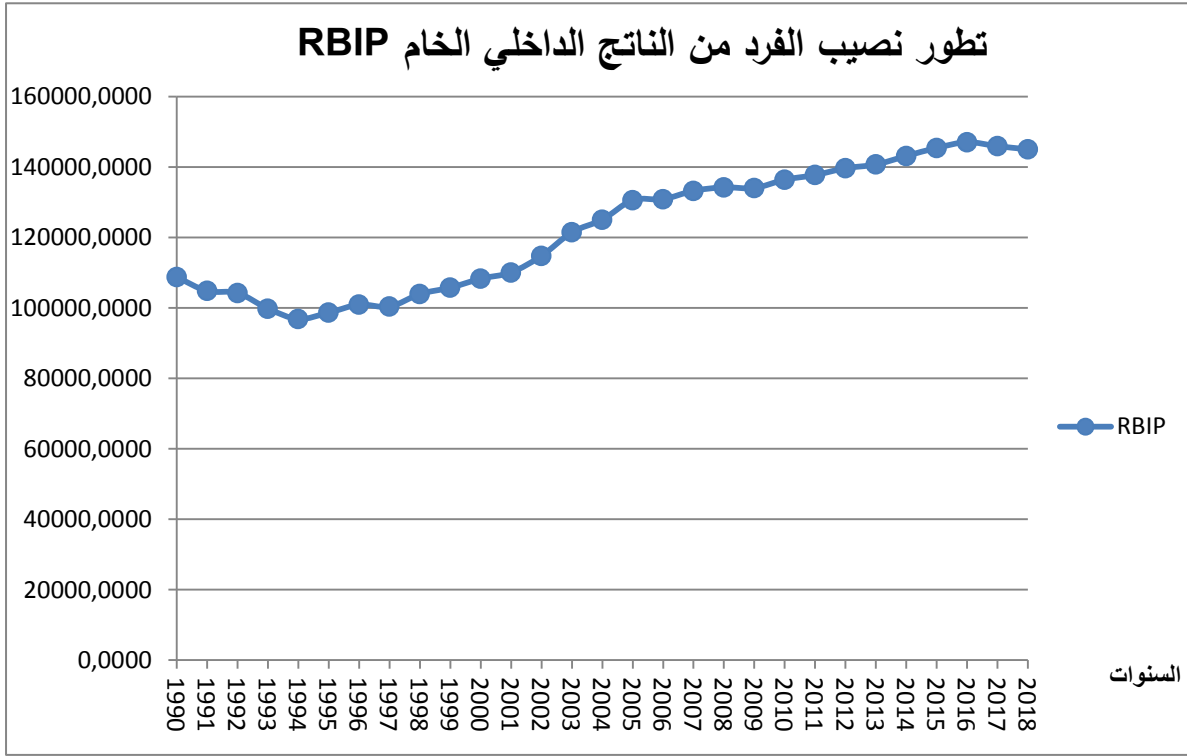


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام CP شهد ارتفاعا مع بداية التسعينيات نتيجة الانفتاح المصرفي خلال هذه الفترة، ليصل إلى 55 % في سنة 1990، غير أن هذه النسبة عرفت تراجعا حادا حيث وصلت سنة 1997 إلى حدود 5 %، ثم عادت هذه النسبة بشكل تدريجي للارتفاع إلى غاية 2003، لتعرف الفترة بين 2003 إلى غاية 2013 استقرار بين 12% و 15%، ليعود الارتفاع مرة أخرى ليستقر في حدود 25% سنة 2018.

نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (RBIP): وهو مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، ويتم ذلك من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان. لذلك هو ليس القيمة الحقيقية لإنتاج الأفراد . وهو يستعمل كذلك لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة.

الشكل (5) : تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (1990 - 2018)

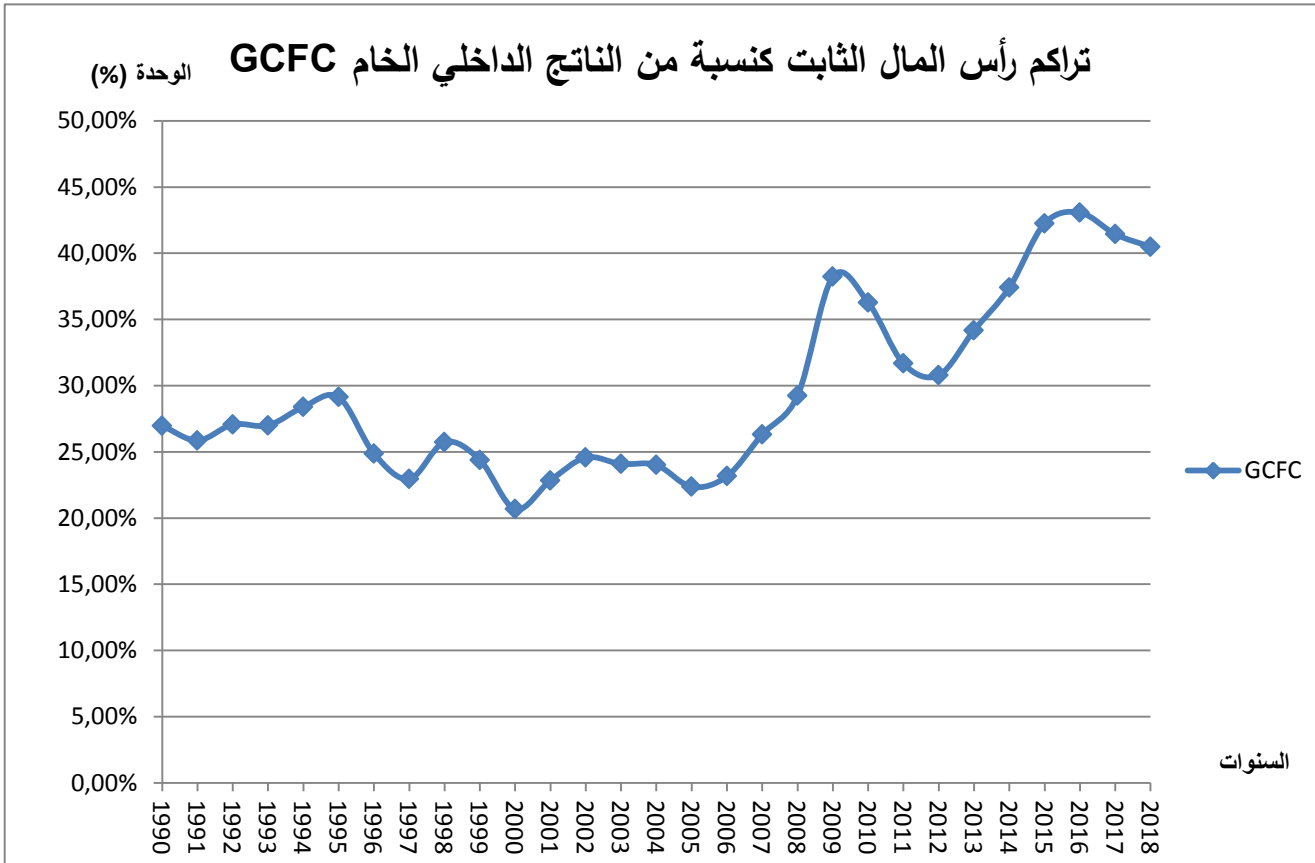


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال هذا الشكل البياني أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام RBIP، عرف انخفاضا بداية من سنة 1990 إلى 1994، وذلك نتيجة انخفاض أسعار المحروقات التي كانت تشكل ركيزة للاقتصاد في هذه الفترة، ومن سنة 1994 إلى 2006 ارتفع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مع ارتفاع أسعار المحروقات، لتتميز باقي السنوات من سنة 2006 إلى 2018 بالاستقرار النسبي.

تراكم رأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الخام (GCFC): وهو الجزء من رأس المال الذي يوجد على شكل وسائل إنتاج، حيث تنتقل قيمة رأس المال الثابت إلى السلع المنتجة بصورة متفاوتة، من خلال دورات إنتاجية متعددة على شكل أجزاء، ويستهلك رأس المال الثابت كالمواد الأولية والطاقة الحركية كليا في عملية الإنتاج وتنتقل قيمته للسلع مشكلا قسما من رأس المال الدائر في الاقتصاد القومي.

الشكل (6): تطور تراكم رأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الخام (1990 - 2018)

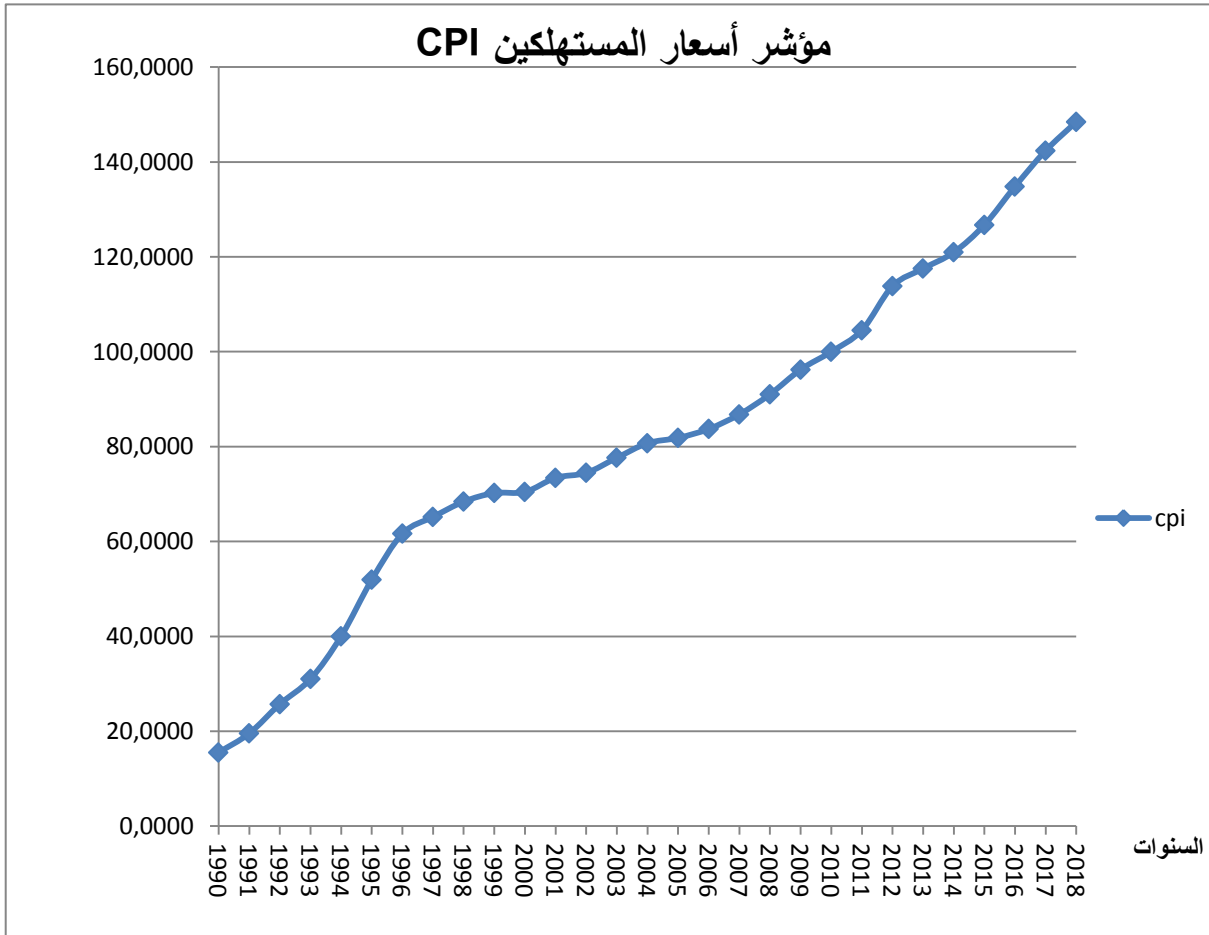


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن معدل تراكم رأس المال الثابت من الناتج الداخلي الخام GCFC عرف تذبذبا كبيرا، بحيث نلاحظ انه عرف ارتفاع مستمر من سنة 1990 إلى 1994، فقد كانت نسبته في حدود 25% وارتفع إلى 30%، أما من الفترة الممتدة من 1994 إلى 2009 عرف معدل تراكم رأس المال الثابت من الناتج الداخلي الخام بعدم الإستقرار، وهذا راجع إلى السياسات التي انتهجتها الدولة فيما يخص الاستثمار و التي تراجع وتعطل كل عام، أما من سنة 2009 إلى 2018 عرف معدل تراكم رأس المال الثابت من الناتج الداخلي الخام ارتفاع ملحوظ عن الفترات السابقة حيث أصبح في حدود 40% وهذا نتيجة زيادة نفقة الدولة على المشاريع التنموية.

مؤشر أسعار المستهلكين (CPI): هو مؤشر إحصائي يقيس التغيرات التي تحصل في المستوى العام للأسعار، انطلاقاً من تتبع سلة تشمل جميع السلع والخدمات المستهلكة داخل بلد معين، ويُفترض في تركيبة هذه السلة أن تعكس بنية الإنفاق الاستهلاكي للأسر في هذا البلد.

الشكل (7): مؤشر أسعار المستهلكين (1990 - 2018)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن مؤشر أسعار المستهلكين CPI تميز بالارتفاع المستمر طوال فترة الممتدة من 1990 إلى 2018 وذلك نتيجة ارتفاع الطلب على السلع والخدمات رغم السياسات النقشافية التي انتهجتها الدولة في التسعينيات و انخفاض قيمة العملة الوطنية في هذه الفترات.

المطلب الثاني: تحديد مواصفات النموذج.

تقوم هذه الدراسة على تحديد نموذج الدراسة وكذا المنهجية التي تم اعتمادها.

تحديد مواصفات النموذج:

نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Aouto Regressive Distributed Lag model

إن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل منها على حدى، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع (الاستجابة) بدلالة مجموعة من المتغيرات التوضيحية. ويعد التكامل المشترك (تناظر التكامل) هو المرحلة المتقدمة من أنموذج تصحيح الخطأ ECM وهناك عدة طرائق لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) منها:

1- اختبار انجل وكرانجر (1987) (Engle and Granger)

يستعمل في النماذج المكونة من متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر توضيحي.

2- اختبار جوهانسن (1988-1991) Johansen واختبار جوهانسن وجوسيليبوس (1990) ويستعملان في حالة النماذج المتعددة المتغيرات (متغيرين أو أكثر).

إن اختبارات التكامل المشترك السابق ذكرها تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، وان هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم عينة الدراسة (عدد المشاهدات) صغيرا، ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع ARDL شائع الاستخدام في الفترة الأخيرة والذي أستخدم من قبل بيسران وآخرون (2001).

والصيغة العامة لأنموذج مكون من متغير تابع Y والمتغيرات التوضيحية $X_1; X_2; \dots; X_k$.

ويكتب الأنموذج ARDL (P, q1, q2, ..., qk) بالشكل التالي:¹

$$\begin{aligned} \Delta Y_t = & c + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X1_{t-1} + \alpha_3 X2_{t-1} + \dots + \alpha_{k+1} Xk_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^{p-1} \phi_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \phi_{2i} \Delta X1_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \phi_{3i} \Delta X2_{t-i} \\ & + \dots + \sum_{i=0}^{q_{k-1}-1} \phi_{k+1i} \Delta Xk_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots (1) \end{aligned}$$

1 - علي عبد الله حسن وعبد اللطيف شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، جامعة بغداد، العدد 34، 2013، ص، 187.

حيث أن:

ϵ_t هو الخطأ العشوائي (التشويش الأبيض)

p, p_1, q_1, q_2 تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات Y, X_1, X_2, X_k على الترتيب.

تكون فرضية عدم القائلة بوجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات والتي تمثل كالاتي:

$$H_0 : a_1 = a_2 = \dots = a_k + 1 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تمثل كالاتي:

$$H_0 : a_1 \neq a_2 \neq \dots \neq a_k + 1 \neq 0$$

وبالتالي وجود تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات.¹

ولاختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يستلزم القيام بالخطوات التالية:²

1. إجراء إختبارات جذر الوحدة (Unit Root test) للتأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية(2) وهو الشرط الأساسي الذي يقوم عليه نموذج ARDL.
2. تكوين نموذج أولي لتصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted ECM) وتحدي عدد التباطئات الأمثل لهذا النموذج وفق المعايير المعروفة (AIC , SC ,....).
3. التأكد من خلو الأخطاء في هذا النموذج من المشاكل القياسية المعروفة إضافة إلى التأكد من استقرار النموذج بشكل عام .
4. إجراء إختبار الحدود (Bounds test) للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
5. في حالة التوصل إلى نتيجة إيجابية في الاختبار السابق (وجود تكامل مشترك) لابد من تقدير علاقة الأجل الطويل وتكوين نموذج تصحيح الخطأ المقيد (RESTRICTED ECM).
6. إستعمال نتائج التقدير في الخطوة السابقة لقياس التأثيرات الديناميكية في الأجل القصير إضافة إلى العلاقات التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

¹ - علي عبد الله حسن وعبد اللطيف شومان، مرجع سبق ذكره، ص 188.

² - زراقة محمد، أثار أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص ص، 127، 128.

تعتمد هذه الدراسة على نموذج قياسي يتخذ متغيرات مفسرة ومتغير تابع يتمثل في النمو الاقتصادي، كما جاء في العديد من الدراسات السابقة، وهذه الدراسة استخدمت نموذج مختلف لقياس العلاقة طويلة الأجل وهو (ARDL)، وذلك من أجل تبيان الأثر المباشر للتمويل المصرفي على لنمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1990 إلى 2018 بحيث يأخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$RPIB = f(OC, CP, M_2, GCFC) \dots \dots \dots (2)$$

من أجل اختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة تم اعتماد منهجية حديثة وهي طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) The auto-Regressive Distributed والتي طورها Pesaran (1997) حيث يتميز هذا النموذج عن غيره أنه لا يشترط درجة التكامل نفسها للمتغيرات. أي أنه يمكن إجراء الإختبارات بغض النظر عما إذا كانت السلاسل مستقرة عند مستوى $I(0)$ أو مستقرة عند الفرق الأول (متكاملة من الدرجة الولي) $I(0)$ أو مزيج من الإثنين معاً.

وإنما يشترط فقط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ أو أكثر، وعليه فطريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع تقبل السلاسل المستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو المستقرة عند الفرق الأول (1) أو خليط من الاثنين. على عكس طريقة جوهانسن التي تتطلب أن تكون السلاسل مستقرة عند الفرق الأول أي من الدرجة الأولى فقط.

إن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعاملات طويلة الأجل ويمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة وتقدير المعلمات في المديين الطويل والقصير، ولتحديد فترات الإبطاء طول فترات الإبطاء الموزعة n يتم استخدام المعيارين SC و AIC .

تتضمن طريقة اختبار بيساران تقدير معادلة تصحيح الخطأ الشرطي (غير المقيد) لنموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع كالاتي:²

1- زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص125.

2 - أولاد صالح عامرية وحاج حمو يمينة، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة ادرار، 2017-2018، ص64.

$$\begin{aligned} \Delta(\ln RPIB)_t = & \beta_0 + \sum_{i=1}^k \beta_1 \Delta(\ln RPIB)_{t-1} + \sum_{i=1}^m \beta_2 \Delta(\ln OC)_{t-1} + \sum_{i=0}^n \beta_3 \Delta(\ln CP)_{t-1} \\ & + \sum_{i=0}^r \beta_4 \Delta(\ln M_2)_{t-1} + \sum_{i=0}^p \beta_5 \Delta(\ln GCFC)_{t-1} \\ & + \sum_{i=0}^q \beta_6 \Delta(\ln CPI)_{t-1} \psi(ECT)_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (3) \end{aligned}$$

يشير الرمز Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات موضوع الدراسة، بينما $(ECT)_{t-1}$ تمثل حد تصحيح الخطأ،

وتمثل ε_t سرعة تصحيح الخطأ، تشير إلى الجزء القاطع و أخطاء الحد العشوائي على التوالي. يتم تحديد فترة الإبطاء باستخدام معيار أكايك (AIC)، ولإثبات وجود تكامل مشترك بين المتغيرات نستخدم اختبار الحدود (Bounds Test) في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا المعلمات قصيرة الأجل، ولأجل هذا نقوم بحساب الإحصاءة (F) من خلال اختبار (Wald test).

حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل):

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots \beta_5 = 0 \quad \text{فرضية العدم: لا يوجد تكامل مشترك.}$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل على مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: \beta_1 = \beta_2 = \dots \beta_5 \neq 0 \quad \text{فرضية البديلة: يوجد تكامل مشترك.}$$

يتم استخدام القيمتين الحرجتين التي استنبطها paseran et al. تفترض القيم العليا وجود تكامل مشترك من الدرجة الأولى (I1)، أما القيم الدنيا تفترض عدم وجود تكامل مشترك من الدرجة الصفرية (I0). بحيث إذا تجاوزت إحصائية (F) المحسوبة إحدى قيم الحدود الحرجة العليا فيتم رفض فرضية العدم H_0 ، أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من إحدى قيم الحدود الحرجة الدنيا في هاته الحالة نقبل فرض العدم، إي عدم وجود تكامل مشترك. أما إذا وقعت بين الحدين الحرجين يكون الاختبار غير حاسم.¹

¹ - أولاد صالح عامرية وحاج حمو يمينة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

إختبار السببية لتودا -ياماموتو (Toda and Yamamoto)

من أشهر الطرق والمنهجيات المستعملة لدراسة السببية نجد منهجية جديدة والتي تعد من أحد الاختبارات السببية البديلة والتي اقترحها كل من Toda and Yamamoto.

يقوم هذا الاختبار المطور من طرف Hiro Y.Toda و Tuka Yamamoto سنة 1995 على تقدير متجه انحدار ذاتي مطور (Augmated VAR) ويختلف هذا الاختبار عن الاختبارات العادية للسببية في (سببية غرانجر) في كونه لا يأخذ في الاعتبار درجة تكامل المتغيرات $I(0)$ ، $I(1)$ ، أو حتى $I(2)$ وبغض النظر عما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك أولاً.

هذه المقاربة طورت بالأساس لكي تقضي على أوجه القصور التي عانى منها اختبار السببية التقليدي Granger and causality .

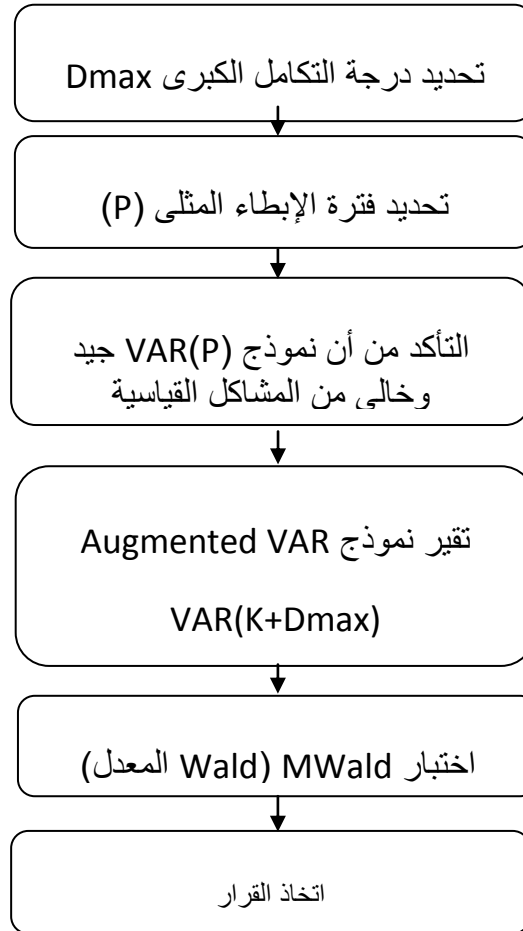
ولعل أهمها: مشكلة توصيف النموذج وعدد فترات الإبطاء إضافة للعيب الأبرز المتمثل في الانحدار الزائف (مشكل عدم الإستقرارية).

مراحل تطبيق منهجية تودا-ياماموتو وهي كما يلي:¹

1. تحديد درجة التكامل الكبرى (D_{max}): أول خطوة تتمثل في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من أجل تحديد درجة تكامل كل سلسلة وبالتالي استخراج درجة التكامل الكبرى ويتم ذلك باستخدام عدة اختبارات لجذر الوحدة.
2. تحديد فترة الإبطاء المثلى (P): يتم الحصول عليه من خلال تقدير نموذج VAR للمتغيرات في مستوياتهم (السلاسل الأصلية)، كما يتم تحديد فترة الإبطاء من خلال المعايير الإحصائية التالية: معيار أكايك AIC، معيار شوارتز SIC، معيار هانن HQ،... حيث يتم اختبار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل.
3. اختبار السببية: يتم ذلك بالاعتماد على اختبار والد المعدل (MWald) بهدف اختبار القيود المفروضة على معاملات متجه الانحدار الذاتي المطور $VAR(K)$ ، حيث K مساوية لدرجة التكامل الكبرى إضافة لفترة الإبطاء المثلى $K=D_{max}+P$: حيث أن توزيع كاي تربيع مع عدد P درجات حرية.

¹- سبكي وفاء و بلمقدم مصطفى، اختبار سببية تودا-ياماموتو بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 03، 2019، ص 304.

الشكل رقم(8): خطوات تطبيق اختبار سببية Toda – Yamamoto



المصدر: سبكي وفاء و بلمقدم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص304.

من مزايا هذه الطريقة أيضا أنها جعلت الاختبار التقليدي للسببية أكثر مرونة وسهولة، وذلك لأنها لا تتطلب اختبارات مسبقة للتكامل المشترك أو تحويل متجهات الإنحدار الذاتي VAR إلى نماذج تصحيح الخطأ ECM.¹

¹ - زرافعة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 136.

نموذج متجه الانحدار الذاتي المعدل و الذي يقدره هذا الاختبار هو التالي:

$$\begin{aligned} \ln(\text{RPIB})_t = & \alpha_0 + \left(\sum_{i=1}^k \alpha_{1i} \ln(\text{RPIB})_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{d \max} \alpha_{2i} \ln(\text{RPIB})_{t-i} \right) \\ & + \left(\sum_{i=1}^k \beta_{1i} \ln(\text{OC})_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{d \max} \beta_{2i} \ln(\text{OC})_{t-i} \right) \\ & + \left(\sum_{i=1}^k \gamma_{1i} \ln(\text{CP})_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{d \max} \gamma_{2i} \ln(\text{CP})_{t-i} \right) \\ & + \left(\sum_{i=1}^k \Delta_{1i} \ln(\text{M}_2)_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{d \max} \Delta_{2i} \ln(\text{M}_2)_{t-i} \right) \\ & + \left(\sum_{i=1}^k \iota_{1i} \ln(\text{GCFC})_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{d \max} \iota_{2i} \ln(\text{GCFC})_{t-i} \right) \\ & + \left(\sum_{i=1}^k \iota_{1i} \ln(\text{CPI})_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{d \max} \iota_{2i} \ln(\text{CPI})_{t-i} \right) + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4) \end{aligned}$$

لرتبة التكامل (متغيرات الدراسة) و k هو عدد فترات الإبطاء المتلى أما ε_t فهي حد الخطأ في النموذج (البواقي).

كمثال لصياغة الفرضيات فيما إذا كانت هناك علاقة سببية من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام باتجاه الانفتاح التجاري.
 $\ln(\text{OC}) \rightarrow \ln(\text{RPIB})$

$H_1 : \beta_{1i} \neq 0 \forall i$ يوجد علاقة سببية.

$H_0 : \beta_{1i} = 0$ لا وجود لعلاقة السببية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة القياسية

✓ وصف المتغيرات:

في البداية لابد من القيام بمجموعة من الاختبارات على الإحصائية على المتغيرات المدروسة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

من خلال الجدول (01) يمكننا أن نلاحظ أن المتوسطات لجميع المتغيرات إيجابية، و أن أعلى القيم متمثلة في المتغيرين RPIB و CPI خلال فترة الدراسة، حيث بلغ المتوسط لكل منهما على التوالي 11.70 % و 4.39 % مما يدل على تطور هذه المتغيرات، في حين أن متوسط الانفتاح التجاري OC لا يمثل سوى 2.15 %، بينما القيم القصوى Maximum فأعلى القيم منسوبة كذلك للمتغيرين RPIB و CPI، حيث بلغا على التوالي 11.80 % و 5 %، بينما القيم الدنيا تتمثل في 1.32 % للانفتاح التجاري OC و 1.36 بالنسبة للاتئمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام CP، أما فيما يتعلق بالانحراف المعياري فإن متغير الانفتاح التجاري يمثل أعلى قيمة وهذا يرجع إلى تأثير القطاع المصرفي في تمويله للتجارة الخارجية، ونلاحظ كذلك أن كل معاملات Kurtosis معاملات موجبة وبالتالي نقول أن هناك المزيد من عدم الاعتيادية و التسوية وتناسق السلسلة.

جدول رقم (01): وصف المتغيرات

	LNRPIB	LNOC	LN2M	LNCP	LNGCFC	LNCP
Mean	11.70414	2.155725	4.049650	2.479061	3.361048	4.277365
Median	11.73633	2.094436	4.123436	2.501457	3.296091	4.390866
Maximum	11.89823	3.631298	4.408178	4.027906	3.762933	5.000342
Minimum	11.48103	1.320356	3.496684	1.362877	3.029076	2.742089
Std. Dev.	0.146578	0.485784	0.267506	0.664243	0.216546	0.573714
Skewness	-0.127921	1.112813	-0.489063	0.353742	0.541686	-1.187076
Kurtosis	1.406009	4.802836	2.192106	2.727539	2.047164	3.816996
Jarque-Bera	3.149234	9.912722	1.944722	0.694511	2.515257	7.617435
Probability	0.207087	0.007038	0.378189	0.706625	0.284328	0.022177
Sum	339.4200	62.51603	117.4399	71.89277	97.47040	124.0436
Sum Sq. Dev.	0.601583	6.607621	2.003669	12.35414	1.312982	9.216152
Observations	29	29	29	29	29	29

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

1. إختبار جذر الوحدة:

توجد اختبارات عدة لفحص استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام اختباري ديكي فولر الموسع ADF وفيليب بيرون pp، وذلك نظرا لتلافيهما بعض أوجه القصور التي عادة ما تصاحب الأساليب البيانية واختبار DF العادي، فضلا عن استخدامهما على نطاق واسع في الدراسات القياسية لبيانات السلاسل الزمنية.

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستعمال اختبار ADF و PP

أولا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستعمال اختبار Dickey-Fuller (ADF)

جدول رقم (02): اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستعمال ADF

		At Level					
		LNRPIB	LNOC	LN2M	LNCP	LNGCFC	LNCP
With Constant	t-Statistic	0.2257	-3.5729	-0.8349	-2.4468	-0.6538	-7.3479
	Prob.	0.9694	0.0132	0.7934	0.1388	0.8425	0.0000
		n0	**	n0	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7970	-3.3790	-3.2658	-3.5103	-1.8407	-8.9106
	Prob.	0.2098	0.0747	0.0927	0.0619	0.6577	0.0000
		n0	*	*	*	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.4044	-3.8160	0.3814	-0.9664	0.7460	4.1267
	Prob.	0.9947	0.0005	0.7875	0.2903	0.8698	0.9999
		n0	***	n0	n0	n0	n0
		At First Difference					
		d(LNRPIB)	d(LNOC)	d(LN2M)	d(LNCP)	d(LNGCFC)	d(LNCP)
With Constant	t-Statistic	-3.3548	-4.3374	-5.0586	-4.2752	-4.5628	-1.9686
	Prob.	0.0221	0.0021	0.0004	0.0025	0.0013	0.2980
		**	***	***	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0937	-1.5243	-4.9691	-4.8230	-4.8455	-1.7309
	Prob.	0.1278	0.7934	0.0024	0.0033	0.0033	0.7093
		n0	n0	***	***	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6166	-3.9251	-5.0445	-4.3498	-4.1888	-2.0599
	Prob.	0.0986	0.0003	0.0000	0.0001	0.0002	0.0398
		*	***	***	***	***	**

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

• نتائج اختبار ADF

فرضيات ADF

H0: الفرضية العديمة تنص على $Tc < Trab$ يوجد جذر وحدوي والسلسلة غير مستقرة.

H1: الفرضية البديلة تنص على $Tc > Trab$ لا يوجد جذر وحدوي والسلسلة مستقرة.

القيمة المحسوبة T-Statistic للسلاسل الزمنية GCFC, M2, RPIB أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة H1 عدم وجود جذور أحادية والسلاسل مستقرة، أما بالنسبة للسلاسل الزمنية OC و CPI أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وهذا يدل على قبول الفرضية العديمة H0 ووجود جذور أحادية، وبالتالي فالسلاسل غير مستقرة، القيم المحسوبة للفروق الأولى (1) لسلاسل الزمنية المدروسة OC و CPI أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وهذا يدل على رفض الفرضية العديمة H0 وقبول الفرضية البديلة H1.

ثانيا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستعمال اختبار (PP) Phillips-Perron

بعد إجراء اختبار ديكي فولر المطور لاختبار الاستقرارية نلجأ لاختبار فيليبس بيرون وهذا بغرض تأكيد النتائج، بحيث أنه اختبار أكثر دقة بالنسبة للمتغيرات الصغيرة نسبيا.

جدول رقم (03): اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستعمال PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
	At Level						
		LNRPIB	LNOC	LN2M	LNCP	LNGCFC	LNCP
With Constant	t-Statistic	-0.2292	-2.9810	-0.8349	-2.6705	-0.5240	-4.8872
	Prob.	0.9235	0.0491	0.7934	0.0917	0.8720	0.0005
		n0	**	n0	*	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7617	-3.0659	-3.7102	-5.3729	-1.6590	-4.4930
	Prob.	0.2218	0.1335	0.0383	0.0008	0.7425	0.0068
		n0	n0	**	***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.5409	-2.6941	0.3828	-0.9498	0.8750	2.1250
	Prob.	0.9663	0.0090	0.7879	0.2970	0.8927	0.9900
		n0	***	n0	n0	n0	n0
	At First Difference						
		d(LNRPIB)	d(LNOC)	d(LN2M)	d(LNCP)	d(LNGCFC)	d(LNCP)
With Constant	t-Statistic	-3.3126	-4.3629	-5.1168	-4.2752	-4.1366	-1.9349
	Prob.	0.0243	0.0020	0.0003	0.0025	0.0035	0.3122
		**	***	***	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9816	-4.0252	-5.0115	-4.8230	-4.1980	-1.6381

الفصل الثاني: قياس العلاقة بين التمويل المصرفي و النمو الاقتصادي

	Prob.	0.1552	0.0200	0.0021	0.0033	0.0137	0.7504
		n0	**	***	***	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.7721	-3.9842	-5.0500	-4.3185	-4.0949	-2.1324
	Prob.	0.0074	0.0003	0.0000	0.0001	0.0002	0.0340
		***	***	***	***	***	**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

ملاحظة: تشير **، ***، إلى رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 10%، 5%، 1% على التوالي.

• نتائج اختبار PP

يبين لنا جدول (03) اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستعمال اختبار فيليبس بيرون أن النتائج متشابهة لحد ما مع اختبار ADF و أن المتغيرات بصفتها اللوغارتمية الطبيعية في حالة وجود حد ثابت و اتجاه عام إلى كون أن المتغيرات (LNGCFC, LNM2, LNRPIB) ليست ساكنة في المستوى ولكنها تصبح كذلك في الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)ا.

أما فيما يخص السلسلة الزمنية المتعلقة بمتغير بالانفتاح التجاري OC، الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام CP وتراكم رأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الخام GCFC، فإنها ساكنة في المستوى أي أنها متكاملة من الدرجة الصفرية (0)ا، مما يعني اختلاف درجات التكامل ونتيجة لذلك واختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات سألقة الذكر، نستطيع استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL.

2. تحديد فترة الإبطاء:

لتحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج ككل تم تقدير النموذج و فترات إبطاء متتالية واحدة تلو الأخرى لحين الحصول على أفضل فترة إبطاء بالإستناد إلى معايير (LR, FPE, AIC, SC, HQ) ويكون العدد الأمثل للتباطؤات ذلك العدد الذي اجتمعت عليه معظم المعايير، بحيث أن هذا العدد اقل القيم للمعايير جميعها، كما هو موضح في الجدول (04) أدناه والذي يستدل منه أن كل المعايير تشير إلى اختبار فترتي إبطاء.

جدول رقم (04): تحديد فترة الإبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LNRPIB LNOCLNM2 LNCP LNGCFC
LNCPI

Exogenous variables: C

Date: 06/21/20 Time: 20:52

Sample: 1990 2018

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	93.48485	NA	6.18e-11	-6.480359	-6.192395	-6.394732
1	278.8255	274.5788	1.04e-15	-17.54263	-15.52689	-16.94325
2	350.0185	73.82978*	1.20e-16*	-20.14952*	-16.40599*	-19.03637*

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

3. تحديد النموذج الأمثل:

نلاحظ من خلال مخرجات Eviews10، أن معاملات النموذج المناسب في غالبها غير معنوية وهذا يعني أن تلك المتغيرات الغير معنوية ليس لها تأثير على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لنفس السنة، أما بالنسبة لجودة النموذج نلاحظ أن له جودة عالية وذلك من اختبار R-squared التي تبلغ 0.999393، الجدول (05) وهذه القيمة تقترب من الواحد، يعني أن هذا النموذج يفسر الظاهرة بنسبة 0.99%، وكذلك معنوية اختبار جودة النموذج F-statistic التي تظهر أنها معنوية عند القيمة الحرجة 1%.

الجدول رقم (05): تحديد النموذج الأمثل

Dependent Variable: LNRPIB
 Method: ARDL
 Date: 06/21/20 Time: 20:54
 Sample (adjusted): 1992 2018
 Included observations: 27 afteradjustments
 Maximum dependentlags: 2 (Automaticselection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (2 lags, automatic): LNOC LNM2 LNCP LNGCFC
 LNCPI
 Fixedregressors: C
 Number of modelsevaluated: 486
 Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2)

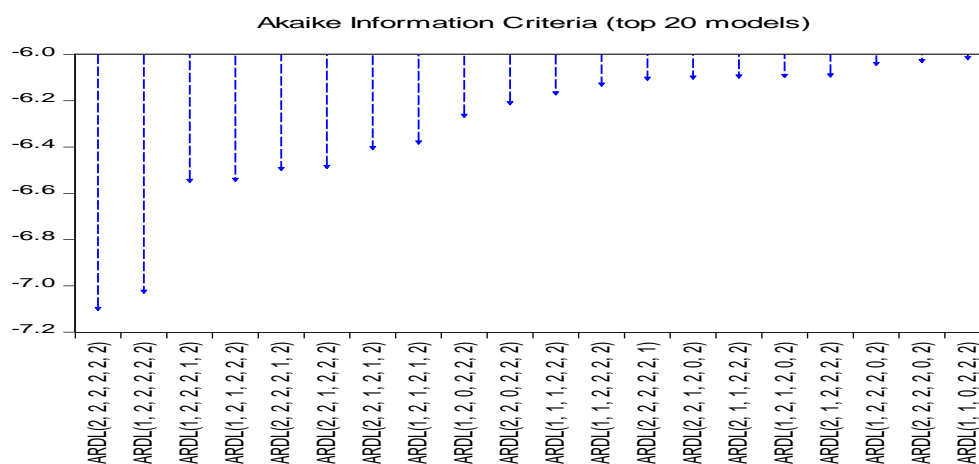
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNRPIB(-1)	-0.026323	0.163325	-0.161167	0.8755
LNRPIB(-2)	0.161109	0.134216	1.200373	0.2606
LNOC	-0.016713	0.026147	-0.639203	0.5386
LNOC(-1)	0.015929	0.025712	0.619537	0.5509
LNOC(-2)	0.101438	0.024182	4.194825	0.0023
LNM2	-0.035656	0.034801	-1.024576	0.3323
LNM2(-1)	0.030711	0.025696	1.195182	0.2626
LNM2(-2)	0.092056	0.030862	2.982840	0.0154
LNCP	0.032887	0.023680	1.388802	0.1983
LNCP(-1)	0.004070	0.008087	0.503348	0.6268
LNCP(-2)	0.056000	0.009281	6.03370 3	0.0002
LNGCFC	-0.095107	0.038152	-2.492859	0.0343
LNGCFC(-1)	0.003728	0.040347	0.092387	0.9284
LNGCFC(-2)	-0.103151	0.034879	-2.957366	0.0160
LNCPI	0.212310	0.081288	2.611824	0.0282
LNCPI(-1)	-0.204495	0.117016	-1.747574	0.1145
LNCPI(-2)	0.289315	0.069745	4.148174	0.0025
C	8.720621	1.040084	8.384537	0.0000
R-squared	0.999393	Meandependent var	11.71346	
Adjusted R-squared	0.998246	S.D. dependent var	0.147655	
S.E. of regression	0.006184	Akaike info criterion	-7.098874	
Sumsquaredresid	0.000344	Schwarz criterion	-6.234983	
Log likelihood	113.8348	Hannan-Quinn criter.	-6.841994	
F-statistic	871.3052	Durbin-Watson stat	2.457529	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

ولتحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نماذج ARDL، يوضح الشكل (09) اختبار فترات الإبطاء المثلى (P, q1, q2, q3, q4, q5)، و من خلال الشكل فإن فترات الإبطاء المثلى تكون (2, 2, 2, 2, 2) ومنه فإنه أفضل نموذج حسب معيار AIC.

الشكل رقم (09): اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

4. إختبار الحدود (التكامل المشترك): يوضح الجدول أدناه نتائج اختبار الحدود ويتبين أن قيمة (F) المقدره ب 18.86682، وهي اكبر من القيمة الواقعة في الحدود العليا لبيسران عند مستوى معنوية 01%، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل.
- جدول رقم (06): نتائج اختبار منهج الحدود.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	18.86682	10%	2.08	3
K	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
FiniteSample: n=35				
ActualSample Size	27	10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
FiniteSample: n=30				
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.

المطلب الثاني: تحليل نتائج النموذج إحصائيا و اقتصاديا

1- تقدير العلاقات في المدى الطويل والمدى القصير

1-1: تقدير العلاقات في المدى الطويل.

الجدول رقم (07): تقدير العلاقات في المدى الطويل

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOC	0.116334	0.014414	8.070836	0.0000
LN2M	0.100682	0.057273	1.757918	0.1126
LNCP	0.107439	0.023005	4.670328	0.0012
LNGCFC	-0.224835	0.056997	-3.944664	0.0034
LNCP1	0.343418	0.026506	12.95618	0.0000
C	10.07915	0.111698	90.23543	0.0000

$$EC = \text{LNRPIB} - (0.1163 \cdot \text{LNOC} + 0.1007 \cdot \text{LN2M} + 0.1074 \cdot \text{LNCP} - 0.2248 \\ * \text{LNGCFC} + 0.3434 \cdot \text{LNCP1} + 10.0792)$$

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

من النتائج أعلاه نلاحظ أن الأثر إيجابي للانفتاح التجاري على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل حيث أن زيادة الانفتاح التجاري بـ 1%، يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ 0.11%، ونلاحظ أن معلمة الانفتاح التجاري معنوية حيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة Prob= 0.0000 والتي هي أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقول أن المعلمة معنوية وهذا يدل على قوة تأثير الانفتاح التجاري على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

نلاحظ أيضا الأثر الإيجابي لعرض النقود بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج الداخلي الخام على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل، حيث أن زيادة 1% من M2 تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ 10%، ونلاحظ أن معلمة M2 غير معنوية حيث أن قيمة

الاحتمال المقابل للمعلمة $Prob = 0.11$ التي هي اكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم الصفرية ونقول أن المعلمة ببست معنوية وهذا يدل على ضعف تأثير $M2$ على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. أما بالنسبة إلى الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام نلاحظ تأثيره الايجابي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل، حيث أن زيادة 1% من CPI تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ 0.10% ، ونلاحظ أن معلمة CPI معنوية حيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة $Prob = 0.0012$ التي هي أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقول أن المعلمة معنوية وهذا دليل على قوة تأثير CPI على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. أما فيما تراكم رأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الخام نلاحظ تأثير سلبي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل، حيث أن زيادة $GCFC$ بـ 1% ، تؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج الداخلي بـ 0.22% ، ونلاحظ أن معلمة معدل تراكم رأس المال كنسبة من الناتج الداخلي الخام معنوية حيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة $Prob = 0.0034$ التي هي أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقول أن المعلمة معنوية وهذا يدل على قوة تأثير $GCFC$ على معدل $RPIB$. بالنسبة أيضا لتأثير مؤشر أسعار المستهلكين فإليه تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل حيث أن زيادة CPI بـ 1% ، فإنه يؤدي إلى زيادة $RPIB$ بمعدل 0.34% ، ونلاحظ أن معلمة CPI معنوية حيث أن قيمة الاحتمال للمعلمة قدر بـ 0.0000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقول أن المعلمة معنوية، وهذا ما يدل على قوة تأثير CPI على $RPIB$.

2-1: تقدير معاملات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (08): تقدير معاملات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNRPIB)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/21/20 Time: 20:58
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNRPIB(-1))	-0.161109	0.064785	-2.486839	0.0346
D(LNOC)	-0.016713	0.011713	-1.426922	0.1874
D(LNOC(-1))	-0.101438	0.015613	-6.496806	0.0001
D(LNM2)	-0.035656	0.013926	-2.560430	0.0307
D(LNM2(-1))	-0.092056	0.016384	-5.618723	0.0003
D(LNCP)	0.032887	0.004853	6.776330	0.0001
D(LNCP(-1))	-0.056000	0.006647	-8.425185	0.0000
D(LNGCFC)	-0.095107	0.017150	-5.545550	0.0004
D(LNGCFC(-1))	0.103151	0.016816	6.134273	0.0002
D(LNCPI)	0.212310	0.033335	6.368917	0.0001
D(LNCPI(-1))	-0.289315	0.039280	-7.365402	0.0000
CointEq(-1)*	-0.865214	0.058318	-14.83620	0.0000
R-squared	0.970281	Meandependent var	0.012024	
Adjusted R-squared	0.948487	S.D. dependent var	0.021106	
S.E. of regression	0.004790	Akaike info criterion	-7.543319	
Sumsquaredresid	0.000344	Schwarz criterion	-6.967391	
Log likelihood	113.8348	Hannan-Quinn criter.	-7.372065	
Durbin-Watson stat	2.457529			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

نلاحظ من نموذج تصحيح الخطأ أن معظم المتغيرات معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على قوة أثر هذه المتغيرات المفسرة على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الأجل القصير، ويستنتج من هذا الانفتاح التجاري OC، الذي يظهر أنه غير معنوي عند كل القيم الحرجة وهذا يعني أن الانفتاح التجاري لا يثر على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في المدى القصير.

أما فيما يخص معلمة تصحيح الخطأ فقد ظهرت المعلمة $CointEq(-1)^* = -0.86$ بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5%، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، و أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن معلمة $CointEq(-1)^*$ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل

ويعنى أن هذه القيمة تشير إلى 86%، من جميع الانحرافات والاختلافات في توازن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية.

2- الاختبارات التشخيصية للنموذج: من أجل معرفة هل النموذج لديه نجاعة يجب التأكد من أن البواقي تتبع القانون الطبيعي، وأن هناك ثبات في التباين بين الأخطاء إضافة إلى استقرارية النموذج.

تشير النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (09)، أن كل الاختبارات التشخيصية معنوية، ويمكن أن نوضح ذلك على النحو التالي:

1-2: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من خلال نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن نسبة الاحتمال الحرج قدرت بـ 0.4288% وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرض العدمي؛ أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

الجدول رقم (09): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.957915	Prob. F(2,7)	0.4288
Obs*R-squared	5.801749	Prob. Chi-Square(2)	0.0550

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

2-2: اختبار اختلاف التباين: تشير نتيجة هذا الاختبار ان قيمة الإحتمال الحرج قدرت بـ 0.5041% وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يجعلنا نقبل الفرض العدمي الناص على أنه لا يوجد مشكل اختلاف تباين الأخطاء.

الجدول رقم (10): اختبار اختلاف التباين

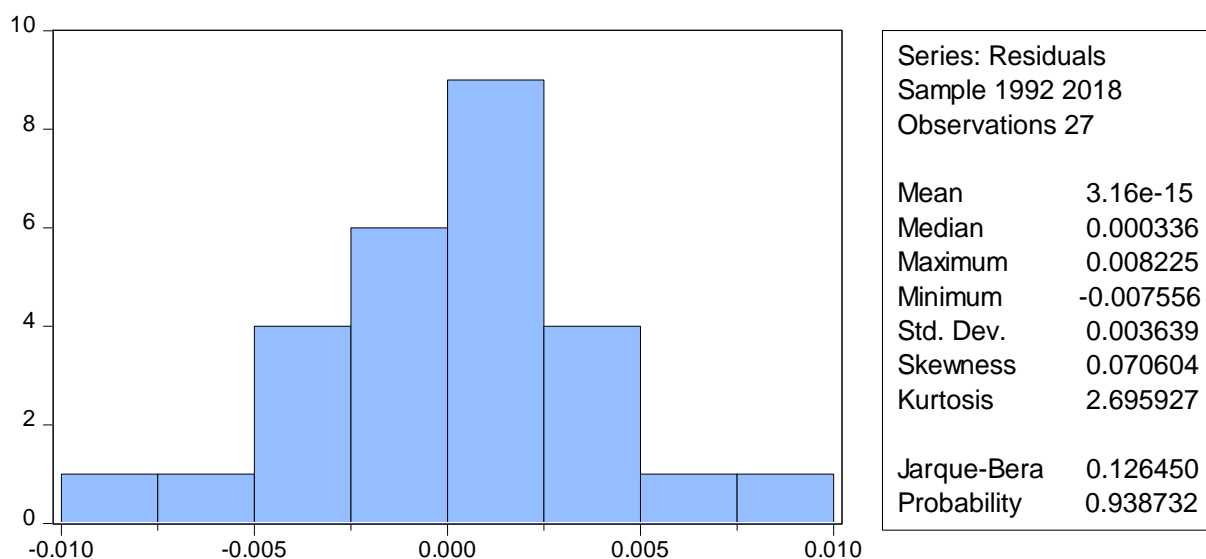
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.030383	Prob. F(17,9)	0.5041
Obs*R-squared	17.83590	Prob. Chi-Square(17)	0.3993
Scaled explained SS	1.680466	Prob. Chi-Square(17)	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

3-2: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: نلاحظ ان قيمة إحصائية Jarque-Bera مساوية لـ 0.126450، وهي اصغر من إحصائية كاي مربع χ^2 عند مستوى معنوية 5%، ودرجة حرية تساوي 2.69، كما أن probability تساوي (0.938732) وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرض العدم ونقول ان الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً.

الشكل رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

2-4: اختبار مدى صلاحية النموذج: تبين نتيجة هذا الاختبار أن الصياغة الدالية للنموذج صحيحة، لأن القيمة الاحتمالية المقدرة بـ 0.1563 % هي اكبر من مستوى المعنوية 5 %.

الجدول رقم (11): اختبار مدى صلاحية النموذج

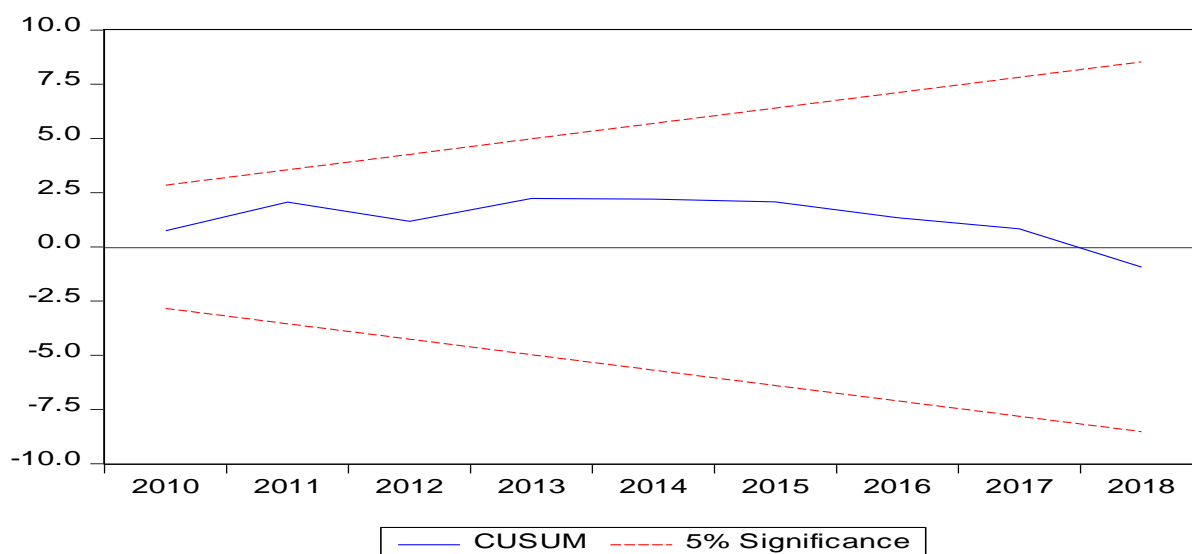
Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LNRPIB LNRPIB(-1) LNRPIB(-2) LNOC LNOC(-1) LNOC(-2) LNM2 LNM2(-1) LNM2(-2) LNCP LNCP(-1) LNCP(-2) LNGCFC LNGCFC(-1) LNGCFC(-2) LNCPI LNCPI(-1) LNCPI(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	Df	Probability
t-statistic	1.564475	8	0.1563
F-statistic	2.447582	(1, 8)	0.1563

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

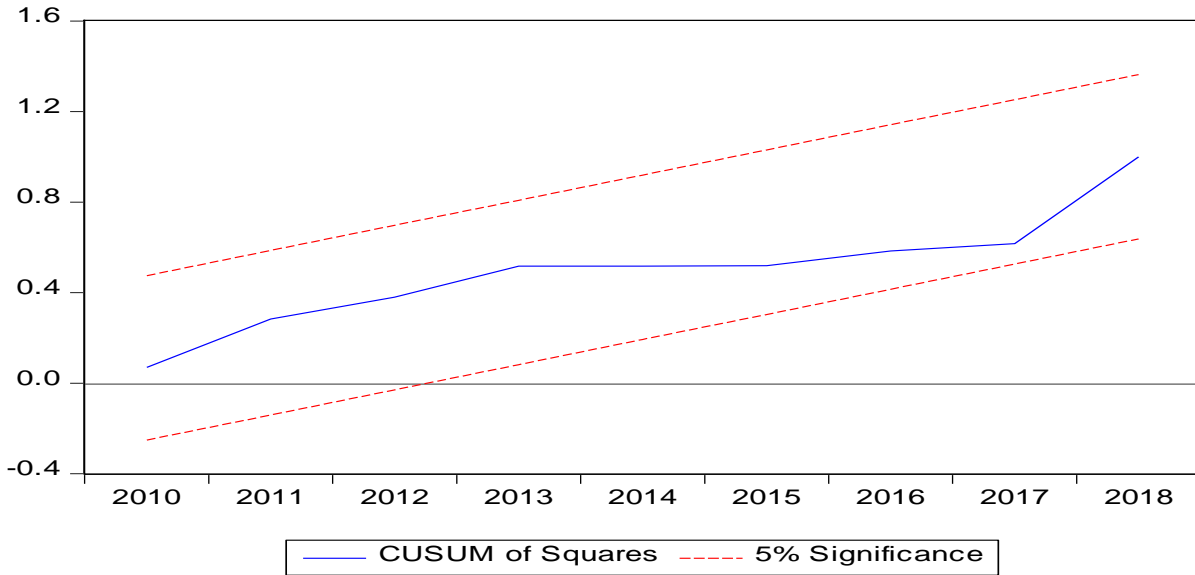
يتم إجراء هاذين الاختبارين للتأكد من خلو بيانات النموذج من أية تغيرات هيكلية قد تؤثر سلبا على جودة النموذج المقدر و إمكانية التنبؤ بسلوكه المستقبلي، وقد اعتمدت دراستنا على استخدام اختبائي المجموع التراكمي للبواقي (GUSUM) و المجموع التراكمي لمربعات البواقي (GUSUM OF SQUARES) لاختبار استقرار المعاملات المقدرة وفق نموذج ARDL في الأجل الطويل، فإذا وقع الخط الممثل لكل من CUSUM و CUSUM of Square بين حدي القيمة الحرجة سيتم عندها قبول فرض العدم، وعندها سيكون النموذج غير مستقرا.

الشكل رقم (11): المجموع التراكمي للبواقي (GUSUM)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

الشكل رقم (12): المجموع التراكمي لمربعات البواقي (GUSUM OF SQUARES)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

يتضح لنا من خلال الشكلين (04) و(05)، أعلاه والذي يبين من خلالهما استقرار النموذج عبر الزمن، حيث نلاحظ وقوع الخط الممثل للمجموع التراكمي للبواقي وكذلك الخط الممثل لمجموع مربعات البواقي بين حدي القيمة الحرجة عند مستوى 5%.

وما يمكن استنتاجه من الاختبارين هو أن هناك استقرار وانسجام في النموذج و موصف بشكل مثالي للمدى القصير والطويل وبالتالي فإن نموذج ARDL الذي تم استخدامه هو نموذج أمثل.

3- اختبار السببية: بما أن السلاسل الزمنية غير مستقرة وغير متكاملة من نفس الدرجة، فإن تطبيق اختبار السببية لجرانجر (Granger) يكون غير فعال. في هذه الحالة نطبق اختبار، تودا -ياماموتو (1995) Toda-Yamamoto للسببية الذي يركز على إحصائية ووالد (W)، ويتبع توزيع كاي تربيع.

حيث تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات إذا كانت القيمة الاحتمالية $x^2 > 5\%$ (Kibala Kuma, 2018).

الجدول رقم(12): نتائج اختبار السببية لـ تودا- ياماموتو Toda- Yamamoto

المتغيرات التابعة						
LNCPI	LNGCFC	LNCP	LN2M	LNOC	LNRPIB	المتغيرات المستقلة
1.12062 (0.5710)	4.515 (0.1046)	0.1011 (0.9507)	1.846 (0.3972)	2.383045 (0.3038)	-	LNRPI B
10.98253 (0.0041)	2.759200 (0.2517)	0.705349 (0.7028)	0.916189 (0.6325)	-	3.765081 (0.1522)	LNOC
33.63988 (0.0000)	11.59989 (0.0030)	0.868535 (0.6477)	-	5.602310 (0.0607)	25.89342 (0.0000)	LN2M
2.570286 (0.2766)	3.867740 (0.1446)	-	6.169408 (0.0457)	4.890644 (0.0867)	0.964319 (0.6174)	LNCP
1.993288 (0.3691)	-	6.371760 (0.0413)	1.126099 (0.5695)	1.429649 (0.4893)	4.409199 (0.1103)	LNGCF C
-	0.075890 (0.9628)	2.894726 (0.2352)	1.578733 (0.4541)	2.713854 (0.2575)	2.360272 (0.3072)	LNCPI

القيم الموجودة بين قوسين تعبر عن الاحتمال والقيم خارج الأقواس x^2 . *

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

نتائج اختبار السببية لتودا - ياماموتو

ينتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن الاحتمالات المتعلقة بالعلاقة السببية بين الانفتاح التجاري OC ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام RPIB أكبر من 5% (غير معنوية) الملحق رقم (02)، وبالتالي نستنتج إلى وجود علاقة سببية بين الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وهو ما يحقق نص الفرضية الصفرية التي تؤكد على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات إذا كانت الاحتمالية $x^2 > 5\%$. وهنا يمكن القول أن التأثير متبادل بين الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. كما نستنتج أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يسبب الانفتاح التجاري.

وفي الأخير يمكننا القول بأنه لا توجد علاقة سببية بين الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

كما نستنتج كذلك أن لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام تأثير على عرض النقود بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج الداخلي الخام $M2 < 5\% \text{ Prob}$ ، وأخيرا نلاحظ أنه لا توجد علاقة سببية بين الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي من الموضوع حيث قمنا بإجراء دراسة قياسية لتأثير التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستعمال برنامج Eviews10.

بعد عرضنا لمفاهيم وخطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة توصلنا في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستعمال اختبار **ADF** و **PP** أن بعض هذه المتغيرات مستقر عند المستوى و البعض الآخر مستقر عند الفروق الأولى، وهي متكاملة من الدرجة الأولى. وهو ما يمكننا من تطبيق نموذج التكامل المشترك.

حيث خلصنا إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، ثم قمنا بهد ذلك بصياغة نموذج تصحيح الخطأ حيث توصلنا من خلال النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .



خاتمة

حاولنا خلال هذه الدراسة استعراض اثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2018)، حيث يعتبر التمويل المصرفي ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي إذ إنه يمثل القناة الرئيسية لتمويل وحدات العجز المالي للحصول على حاجاتهم من الأموال، إما لاستثمارها أو لرفع القدرة الإنتاجية لهذه الاستثمارات، وهو ما يعني أيضا الزيادة في القدرة الإنتاجية للبلد، ومنه يتم تحقيق النمو الاقتصادي.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

كانت معلمات المتغيرات لكل من عرض النقود بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج الداخلي الخام والائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام وكذا مؤشر أسعار المستهلكين والانفتاح التجاري موجبة إلا أنها غير معنوية التأثير على النمو الاقتصادي أي أنها لا تؤثر بشكل كبير على تحقيق النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، فرضية صحيحة وهذا ما أظهرته نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة طردية موجبة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وهي فرضية صحيحة بحيث هناك تأثير إيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي أي أن كل زيادة في الانفتاح التجاري تقابله زيادة في نسبة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وهذا ما أظهرته نتائج تقدير العلاقات في المدى الطويل

الفرضية الرابعة:

ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى إنخفاض في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي. وهي فرضية خاطئة، فمن خلال اختبار النتائج في الأجل الطويل نلاحظ أن كل زيادة في مؤشر أسعار المستهلكين تكون هناك زيادة بمقدار معين من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

نتائج الدراسة:

- أثبتت نتائج تقدير متغيرات النموذج في المدى الطويل وجود علاقة طردية بين أغلب المتغيرات والنتائج الداخلي الخام، ما عدا تراكم رأس المال الثابت.
- وأظهرت نتائج تقدير معاملات النموذج في الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ أن معظم المتغيرات لها دلالة معنوية، مما يدل على قوة وأثر هذه المتغيرات المفسرة لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الأجل القصير، ما عدا الانفتاح التجاري.
- أظهر اختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والتي يمكن تقديرها بمعلمة تصحيح الخطأ التي أثبتت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

التوصيات:

- تشديد الرقابة على عمليات التمويل التي تقوم بها المصارف والمتابعة لها.
- دراسة جدوى المشاريع من قبل المصرف لمعرفة المقدار والطرق المثلى للتمويل.
- السعي لتحرير النظم المصرفية لتحقيق العلاقة القائمة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي.
- العمل على إبراز الدور الخفي للمصارف في تحقيق النمو الاقتصادي وعدم حصرها في مفهوم ومجال واحد وهو دورها كوسيط مالي.

أفاق الدراسة:

- دراسة وإثبات أن هناك علاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي بغض النظر عن السياسات المتبعة من البلد محل الدراسة.
- التوسع في الدراسة من خلال إضافة متغيرات اقتصادية أخرى لها أثر على النمو الاقتصادي كالاتئمان الموجه للقطاع الخاص و الانفتاح التجاري... الخ.
- دراسة العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي بشكل معمق أكثر لتوضيح العلاقة الحقيقية القائمة بينهما.



قائمة المصادر
والمراجع

الكتب:

- 01/ عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2008
- 02/ كامل علاوي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009
- 03/ محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، الطبعة الأولى، 2010
- 04/ محمود حسين الوادي، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010
- 05/ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات، وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007

الأطروحات:

- 01/ بن دحمان أمنة، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصاد النقدي المالي، جامعة تلمسان، 2016/2015
- 02/ قنوني حبيب، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2013
- 03/ نبيل مهدي كاظم الجنابي، أمل شاكر كنعون الشيباوي، دور المصارف التجارية في تفعيل نشاط سوق العراق للأوراق المالية، جامعة القادسية. بحث مستل من رسالة ماجستير، 2017
- 04/ بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب وتطوير العرض، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2013
- 05/ زراقة محمد، آثار أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية-حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015-2016

06/ بوترية وهيبية، علاقة البنوك بالبورصات والأزمات المالية، علاقة البنوك بالبورصة والأزمات المالية، (دراسة حالة أزمة الرهن العقاري 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية)، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2015-2016

مذكرات ماستر:

01/ شيح إلهام، صجلي سامية، أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الدول العربية خلال الفترة 1998-2009)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالم، 2011-2012

02/ أولاد صالح عامرية وحاج حمو يمينه، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة ادرار، 2017-2018

03/ عمار بوصاف، تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية وصفية خلال الفترة 1990-2013)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2014-2015

المجلات:

01/ بوشيخي بوحوص، النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك (مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة "نموذج إبرام القروض وتوزيعها" ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري)، مجلة المالية والأسواق، 2016

02/ بوشيخي بوحوص، نحو نظرية جديدة لتفسير أعمال البنوك (النظرية العامة الجزائرية البنكية للتنمية الشاملة) مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد السادس، 2019

03/ قويدري قوشيح بوجمعة و بريش عبد القادر، أثر الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة، تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 16، جانفي 2019 رنة بين الجزائر والمغرب)، مجلة آفاق للعلوم، العدد الخامس عشر، جامعة الجلفة، 2019.

- 04/ خالد محمد السواعي، أثر تحرير والتطور المالي على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الأردن 1992-2011)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد الأول، 2015
- 05/ سبكي وفاء و بلمقدم مصطفى، اختبار سببية تودا-ياماموتو بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980-2016) مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد3، 2019
- 06/ عبد الرحمن عبد الله كبسور وأسامة حسين محمد يوسف كبر، التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان (الفترة 1990-2014)، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد8
- 07/ علي عبد الله حسن وعبد اللطيف شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، جامعة بغداد، العدد34، 2013
- 08/ منال عبد الرحمن عبد الماجد محمد الغبشاوي، التمويل المصرفي وأثره على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي والتنموي في السودان، بحث مقدم للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوربية للتنموي والاقتصاد الإسلامي، اسطنبول تركيا، 2018
- 09/ وفاء القورصو و شهرزاد بوجمعة، تحليل العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة(1998-2017)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد السادس، سبتمبر 2018
- 10/ وفاء القورصو، تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة(1998-2017)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد16، جانفي 2019

المراجع باللغة الاجنبية

المجلات

-Paula Bongini and others, Financial Development and Economic Growth (The Role of Foreign Owned Banks in Eastern and Southeast European Countries), Estidama Magazine, Issue 9, March 3, 2017.

- Nola Armand Gilbert et al. The Role of Bank Credit in Economic Growth in the CEMAC Region, European Journal, Issue 31, November 2006 edition.

-Ahmed El-Galfy, Islamic Banking and Economic Growth, Applied Business .

- Research Journal, No. 5, Volume 28, 2012.

أطروحة دكتوراه

-Moez Aouni, An Empirical Study of the Relationship between Financial System and Economic Growth, Thesis submitted to obtain a PhD in Economics, University of Neuchâtel, Switzerland, 2011.

الملاحق



الملحق رقم (01): متغيرات الدراسة

CP	OC	RBIP	السنوات
56.1432167218921	37.7617848146815	108722.826256491	1990
46.2891664910387	23.4217381008762	104807.571787549	1991
7.25481764444156	18.361641221374	104215.68925323	1992
6.61775301930963	16.2051502145923	99785.4866816547	1993
6.48910489572955	11.8745808182428	96860.6610132037	1994
5.19938703509485	10.5532663316583	98639.4202233823	1995
5.36490270870533	8.7443579766537	100899.099042491	1996
3.90741685713155	8.12086330935252	100374.491329239	1997
4.56382248155228	6.93144876325088	103922.07849954	1998
5.3882523702171	6.69734403953057	105739.381177913	1999
5.96609429569267	7.5682755275285	108276.604439081	2000
8.01447875958836	6.87769103383014	110073.627425376	2001
12.2002591533797	6.81866430782839	114765.051945168	2002
11.2219429363202	7.26313785224676	121468.373474611	2003
10.9978093711688	8.11709221011547	125032.867456009	2004
11.9291252984663	8.77519174821476	130582.172609936	2005
12.1167217193044	8.94824138336666	130862.688097772	2006
12.9899455589359	9.38672083823372	133229.011877063	2007
12.7960358712316	10.755863442905	134212.470004345	2008
16.2653571304142	8.47592295345104	134031.729358674	2009

15.2084489850028	8.13326661662914	136372.964060338	2010
13.7157644705405	8.2763915547025	137709.698255493	2011
14.0250453803589	7.36356345240299	139640.108267489	2012
16.4979098846064	7.25211749864841	140703.712009373	2013
18.3520824538907	6.93649872300905	143110.37797079	2014
21.7118447347657	5.19291527046434	145400.828514743	2015
22.8759817220646	4.36365193559438	147006.87942303	2016
24.7975605379043	4.37098250336474	145903.593442907	2017
25.0665930353206	3.74475541734538	145006.018953981	2018

cpi	PT	GCFC	M2	السنوات
15.51936355384	22.26	26.9701332491502	61.771140409131	1990
19.5367660532134	18.62	25.8614569751364	49.1113098506207	1991
25.7239938107487	16.33	27.074986203492	51.9419948112575	1992
31.0077860314867	15.53	27.0068601489891	50.1014581091891	1993
40.0148210875034	16.86	28.4009383036092	45.3186722525255	1994
51.9310853466031	16.86	29.1369442926136	37.1694457949497	1995
61.6313321735073	20.29	24.8793780587037	33.0058364834078	1996
65.1649786270048	18.68	22.9515862396628	36.0814341402831	1997
68.3907504003648	12.28	25.7480990288356	42.3768223541164	1998
70.2000353167834	17.8	24.3908464840493	42.2089805750286	1999

70.4381279952933	28.5	20.6781140861467	37.8326057431121	2000
73.4148350773088	24.80	22.8412585758221	56.8504729449321	2001
74.4560790953083	25.50	24.5721487639853	62.7266255750621	2002
77.6345748311131	29.03	24.0875773441218	62.8169351585152	2003
80.7103016516726	38.66	24.0181489974143	59.2654763752422	2004
81.8260784457657	54.60	22.3697434541127	53.8275936334376	2005
83.7174875822751	65.70	23.1654100848046	57.2821603777958	2006
86.7974503902714	74.80	26.3241740617984	64.0928858872067	2007
91.0145831804057	99.20	29.2325802508263	62.9869857701685	2008
96.2361447551934	62.20	38.2352056017576	73.1588606166384	2009
100	80.20	36.283503177277	69.0556604395682	2010
104.524211505053	112.90	31.6704024347612	68.0608124100374	211
113.81793046074	111.0	30.7984626678758	67.9531321630485	2012
117.521838067973	109.50	34.1838910613351	71.7298132902162	2013
120.94986420025	100.20	37.4188118524538	79.3099323577282	2014
126.736646357875	53.1	42.2573387743379	82.0010735462065	2015
134.844870195013	45	43.0745953352936	78.884977174979	2016
142.384203185789	54.1	41.4410146534739	80.6115170169753	2017
148.463994714821	71.3	40.4879782418765	82.1197016149888	2018

الملحق رقم (02): إختبار السببية لتودا ياماموتو Toda Yamamoto

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 06/20/20 Time: 12:15

Sample: 1990 2018

Included observations: 25

Dependent variable: LNRPIB

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNOG	2.383045	2	0.3038
LN2M	1.846645	2	0.3972
LNCP	0.101112	2	0.9507
LNGCFC	4.515483	2	0.1046
LNCP1	1.120626	2	0.5710
All	34.61051	12	0.0005

Dependent variable: LNOG

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNRPIB	3.765081	2	0.1522
LN2M	0.916189	2	0.6325
LNCP	0.705349	2	0.7028
LNGCFC	2.759200	2	0.2517
LNCP1	10.98253	2	0.0041
All	24.12244	12	0.0196

Dependent variable: LN2M

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNRPIB	25.89342	2	0.0000
LNOG	5.602310	2	0.0607
LNCP	0.868535	2	0.6477
LNGCFC	11.59989	2	0.0030
LNCP1	33.63988	2	0.0000
All	90.26093	12	0.0000

Dependent variable: LNCP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNRPIB	0.964319	2	0.6174
LNOC	4.890644	2	0.0867
LN2M	6.169408	2	0.0457
LNGCFC	3.867740	2	0.1446
LNCP	2.570286	2	0.2766
All	28.93584	12	0.0040

Dependent variable: LNGCFC

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNRPIB	4.409199	2	0.1103
LNOC	1.429649	2	0.4893
LN2M	1.126099	2	0.5695
LNCP	6.371760	2	0.0413
LNCP	1.993288	2	0.3691
All	17.97478	12	0.1165

Dependent variable: LNCP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNRPIB	2.360272	2	0.3072
LNOC	2.713854	2	0.2575
LN2M	1.578733	2	0.4541
LNCP	2.894726	2	0.2352
LNGCFC	0.075890	2	0.9628
All	17.60420	12	0.1282

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح اثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2018)، وهذا بالاعتماد على منهج الحدود للتكامل المشترك المستند على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) الذي قدمه Pesaran et al (2001)، بالإضافة إلى دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات السالفة الذكر.

تشير النتائج التجريبية إلى أن كل من الانفتاح التجاري والائتمان الخاص ومعدل التضخم لهم أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وأثر سلبي في المدى القصير. على عكس من ذلك كان للاستثمار المحلي أثر سلبي على المدى الطويل وإيجابي في المدى القصير. كما تم التوصل إلى وجود أثر إيجابي غير معنوي لمؤشر العمق المالي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وأثر سلبي في المدى القصير، علاوة على ذلك تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من عرض النقود نحو النمو الاقتصادي، وتدل نسبة معامل تصحيح الخطأ المقدرة بـ 86.65% على سرعة التكيف نحو التوازن على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية

التمويل المصرفي، النمو الاقتصادي، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، اختبار السببية.

Abstract

This study aims to clarify the impact of bank financing on economic growth in Algeria during the period from (1990-2018), The analysis is based on the bound testing approach of cointegration based on the autoregressive distributed lag(ARDL) advanced by Pesaran, et al. (2001), in addition to studying the causation relationship between the aforementioned variables.

The empirical results indicate that both trade openness and private credit have a positive effect on economic growth in the long-run. and a negative impact in the short -run. On the contrary, the local investment had a negative effect in the long-run. and positive one in the short -run. Furthermore, the results indicate that there is a causation relationship un one direction, which it heads from presenting money towards the economic growth, The Error correction coefficient which is estimated at 86.65% suggests a very rapid rate of adjustment towards long-run equilibrium

key words

Bank Finance, Economic Growth, ARDL, Causality Testing.